

اسلوب الحساب : وهو عبارته عن جدول او نموذج معين يظهر الزيادة او النقص في عناصر القوائم المالية كوسيلة لتبويب وتجميع الاحداث المالية التي حدثت خلال السنة ويتكون من جانبين (جانب ايمن يسمى مدين او منه , وجانب ايسر يسمى دائن او له) ويأخذ الحساب شكل حرف T ومن خلال هذين الجانبين يمكن اثبات وتوضيح المتغيرات لا التي تحدث على لي حساب من الحسابات التي تتأثر بها العمليات المالية . ويسمى هذا الاسلوب بأسلوب الصفحة او السجل .

انواع الحسابات

هنالك عدة تبويات للحسابات يمكن التعرف عليها ومنها

اولا- **الحسابات الشخصية**: وتتضمن اسماء الاشخاص سواء كانوا حقيقيين او معنويين مثل اسماء الدائنين والمدينين وتتضمن ايضا حساب راس المال وحساب صاحب المشروع وحساب المصرف وتقسم الى

* **حسابات شخصية حقيقية** : اي اشخاص طبيعيين واسماء حقيقية مثل احمد علي الخ.

* **حسابات شخصية معنوية**: اشخاص معنويين وهي الحسابات الخاصة بالشركات المنشآت التي لها شخصيه معنوية مستقلة عن مالكيها مثل الشركه العامة للنسيج وشركه البان تكرير المحدودة الخ.

ثانيا : **الحسابات الغير شخصية** وتقسم الى

* **حسابات حقيقية** : وتشمل ممتلكات المنشأة 0 وتمثل عناصر الموجودات الثابتة في المركز المالي اي لا تقفل في نهاية السنة وبعض الموجودات المتداولة مثل الصندوق ومخزون البضاعة وتكون على نوعين

حسابات حقيقية مادية تسمى بالموجودات الملموسة مثل الاراضي والمباني.

حسابات حقيقية معنوية وتسمى بالموجودات غير الملموسة مثل شهرة محل والعلامة التجارية .

ثانيا : **الحسابات الاسمية** : وهي حسابات وسيطة تفتح خلال السنة وتقفل نهاية السنة ضمن الحسابات الختامية مثل المصاريف للماء والكهرباء والنقل والخسائر مثل خسائر الحريق

الأرباح والإيرادات نثل إيرادات العقار الفوائد الدائنة أرباح بيع الخ. ويمكن تمثيلها كالاتي

أنواع الحسابات

حسابات شخصية		حسابات غير شخصية	
حقيقية - معنوية	حقيقية	اسمية	حقيقية
إيرادات وأرباح		(مادية - معنوية)	(مصاريف وخسائر -

ثانيا :من حيث عناصر قوائم المركز المالي :

وتشمل قائمة المركز المالي : وتقسم الى ثلاث حسابات رئيسية (الموجودات - المطلوبات - رأس المال) وهذه الحسابات دائمية وذات ارصدة مفتوحة.
قائمة الدخل (المتاجرة والأرباح والخسائر) وتقسم الحسابات الى (حسابات مؤقتة - ذات ارصدة مقللة الإيرادات والمصروفات)
قواعد وخطوات التسجيل في الحساب :

يكون لكل حدث اقتصادي اثر على كل من جانب المدين والدائن ويكون مساوي له بنفس القيمة لذلك وبما ان معادلة الميزانية تمثل الموجودات = المطلوبات + حقوق الملكية

ماهي الخطوات التي يجب اتباعها لاثبات العمليات المالية وتوضيح اثرها على كل حساب من الحسابات .

1-يثبت رصيد اول المدة ان وجد ويقصد به رصيد كل حساب المبلغ المتبقي في الحساب يمثل الفرق بين الزيادة والنقصان في الحساب.

2-تسجل الاضافات والنقصان من خلال تحليل العملية المالية وتتم عملية تحليل العمليات لاثبات الزيادة والنقصان من خلال مايلي:

أ-تحديد الحسابات المعنوية التي تتأثر بالعملية.

ب-تحديد طبيعه الحسابات هل هي حساب موجودات او مصروفات او مطلوبات او حقوق ملكية.

ج-تحديد اثر كل عملية على الحسابات هل تؤدي هذه العملية بالزيادة او النقصان في الحسابات المختصة.

د-تطبيق قواعد المديونية والدائنية لتحديد الحسابات اي ماهي الحسابات المدينة وماهي الحسابات الدائنة.

هـ- يجب التأكد من ان كل الطرف المدين مساوي للطرف الدائن.

ملاحظه//

الحسابات المدينة تشمل (الموجودات –المسحوبات الشخصية – المصروفات)
(وبطبيعتها تزداد في الطرف المدين وتنقص في طرف دائن
الحسابات الدائنة تشمل(المطلوبات –حقوق الملكية- الايرادات) وبطبيعتها تزداد في
الطرف الدائن وتنقص في الطرف المدين

مثال// قرر احمد زيادة راس المال بمبلغ 10000 وايداعه في المصرف مطلوب
بيان اثر الزيادة على الطرف المدين والدائن

10000 من ح/ المصرف

10000 الى ح/ راس المال

نلاحظ زيادة الجانب المدين المصرف صاحبه زياده جانب الدائن راس المال بنفس
القيمة

اما اذا قرر احمد تخفيض راس المال بقيمة 4000 الاف دينار فيصبح القيد كلاتي

4000 من ح/ راس المال

4000 الى ح/المصرف

نلاحظ نقصان ح راس المال وبالتالي نقصان حساب المصرف

اما اذا قرر احمد سحب مبلغ 1000 دينار كمسحوبات شخصية فيكون القيد كلاتي

1000 من ح/ المسحوبات الشخصية

1000 الى ح/ راس المال

ان المسحوبات الشخصية هي حسابات مدينة وحساب راس المالي حساب دائن

الحسابات المدينة تشمل (الآلات -الأراضي - الأثاث - المخزون من البضاعة - المدينون -المسحوبات الشخصية -المصاريف)

الحسابات الدائنة تشمل (القروض - الدائنون - رأس المال -الايرادات - الاضافة على رأس المال)

ملاحظه // كل عناصر الموجودات مدينة ويثبت رصيدها في جانب المدين وعليه تزداد كلما أصبحت مدينة وتنقص كلما أصبحت دائنة

المطلوبات عناصرها دائنة ويثبت رصيدها في جانب الدائن وعليه كلما زادت تصبح دائنة اذا نقصت مدينة وكذلك رأس المال ذا زات يصبح دائن اذا نقص يصبح مدين

حساب المصروفات والخسائر مدينة وعليه اذا زادت أصبحت مدينة (مدين في حالة الزيادة دائن في حالة النقصان)

حساب الايرادات والارباح تكون حساباتها وارصدها دائنة اذا زادت تصبح دائنة (دائن في حالة الزيادة مدين في حالة النقصان)

مثال// كانت قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) لمحلات الهدى التجارية في 2020/1/1 كلاتي

الموجودات(قائمة المركز المالي لمحلات الهدى) المطلوبات ورأس

المال

البضاعة 240000	20000 دائنون
الصندوق 60000	؟ رأس المال
المدينون 18000	
318000	318000
اجمالي الموجودات	اجمالي المطلوبات

والتالي العمليات التي جرت خلال عام 2020:

1- اشترت محلات الهدى الات حاسبة بمبلغ 30000 دفعت قيمتها نقدا.

2- باعت محلات الهدى بضاعة الى محلات المصطفى بمبلغ 120000 دينار
استلمت 70000 منها نقدا والباقي على الحساب .

3- اشترت محلات الهدى بضاعة بمبلغ 90000 على الحساب من محلات
الوركاء

4- سددت محلات الهدى ما بذمتها الى محلات الوركاء نقدا

5- سحب صاحب محلات الهدى مبلغ 7000 دينار نقدا لاستخدام شخصي .

6- سدد محلات المصطفى نصف ما بذمته نقدا.

المطلوب : بيان اثر العمليات على المركز المالي باستخدام اسلوب الحساب
وتصوير قائمة المركز المالي كما في 2020/12/31؟

//الحل

بما ان الموجودات = المطلوبات + حقوق الملكية (راس المال)

اذن 318000 = 20000 + س

س = 318000 - 20000 = 298000 دينار قيمة راس المال في 2020/1/1

1- ح/ البضاعة

120000	240000
(210000)	90000
330000	330000

210000 رصيد 12/31

2- ح/ الصندوق

30000	60000 1/1
90000	70000 (بضاعه)
دائنون	25000 (مدينون)
7000 راس	

المال	
(28000)	
155000	155000

رصيد 28000 12/31

ح/المدينون

صندوق 25000	1-1/18000
الفرق 43000	بضاعة 50000
68000	68000
	رصيد 43000

ح/ دائنون

1/1 20000	صندوق 90000
بضاعة 90000	الفرق 20000
110000	110000
الرصيد 20000	
12/31	

ح/راس المال

7000 صندوق	1/1 298000
291000 الفرق	
298000	298000

الرصيد 291000 12/31

ح/الات حاسبة

30000 صندوق	30000
الفرق	
30000	30000

30000 رصيد 12/31

قائمة المركز المالي كما في 12/41

الموجودات	المطلوبات
بضاعة 210000	20000 دائنون
صندوق 28000	291000 راس المال
مدينون 43000	
اثاث 30000	
311000	311000

اجمالي المطلوبات

اجمالي الموجودات

الفصل الأول مقدمة عامة عن المحاسبة

التطور التاريخي للمحاسبة

يرجع تاريخ المحاسبة إلى الوقت الذي احتاج فيه الفرد لتبادل القيم والمنافع الاقتصادية وممارسة التجارة ، وتطورت المحاسبة على مر الزمن نتيجة تطور الحاجة إلى الخدمات التي تقدمها باعتبارها أداة للتعبير عن الأحداث المالية ، وقد جاء هذا نتيجة تفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

إذ لوحظ في الحضارة الآشورية تسجيل الأحداث الاقتصادية بموجب رموز ساد استخدامها في حينه وبما يتناسب والاهتمام بحماية الممتلكات ، بعد ذلك دلت آثار البابليون على استخدامهم للألواح الطينية في تدوين القوانين والأنظمة لمعاملات التبادل التجاري ، فضلاً عن بيانات عن تكاليف الإنتاج والمبيعات والذمم والالتزامات والدخل ومن أبرزها مسلة قوانين حمورابي (228 مادة قانونية) معظمها لمعالجة القضايا التجارية. أما بالحضارة الفرعونية في بلاد وادي النيل فهناك دليل على تطور النشاط الاقتصادي في العديد من مرافق الحياة وما صاحبها من حاجة إلى المعلومات الاقتصادية عموماً والمحاسبية خصوصاً ، فاستخدمت لذلك الغرض سجلات لضبط حركة المخزون والإنتاج للمحاصيل الزراعية وغيرها ، كما تم اللجوء إلى تعيين المراقبين الماليين لإرسالهم إلى مختلف المقاطعات للرقابة على الأموال. وفي الحضارة الإغريقية والحضارة الرومانية تطورت المحاسبة تطوراً كبيراً ، وتوج هذا التطور بظهور النقود كوسيلة للتبادل بدلاً من المقايضة ، وكوسيلة للقياس المحاسبي ، وفي مرحلة متقدمة من الحضارة الرومانية أنصب الاهتمام على التشريع القانوني والتنظيم الإداري والاهتمام بحسابات الضرائب وتوسع في استخدام النقود ، مع تطور كبير في أنواع المستندات والدفاتر والإجراءات المحاسبية.

وفي عهد الدولة الإسلامية ومنذ فجر الإسلام كان للمحاسبة مكانة عقائدية وتطبيقية تماشياً مع التعاليم السماوية التي شملت كل نواحي الحياة ، إذ كان النبي محمد صلى الله عليه وسلم يتخذ المحاسبين والكتاب لغرض ضبط الأموال للمعاملات والديون والصدقات ، وكذلك الحال في عهد الخلفاء الراشدين والدولة الأموية والعباسية ، حيث أنشأت الدواوين لتكون مؤسسات تمثل بيت مال المسلمين ، كبيت المال وديوان الخراج وديوان الزمام (دائرة المحاسبة في الوقت الحاضر) وولاية الحسبة وغيرها. هذا وقد استخدمت مجموعة دفترية ومستندية متكاملة لإثبات المعاملات المالية وتلخيصها والرقابة عليها ، ففي الدواوين كان هناك دفتر تعليقه اليومية الذي يشابه دفتر اليومية العام ، والمخزومات الذي يماثل دفتر الأستاذ (الرصيد والأقفال) ، والختمة الشهرية تقابل ميزان المراجعة الشهري بينما الختمة السنوية تقابل ميزان المراجعة السنوي ، والارتفاع يقابل الميزانية العمومية ، والبراءة والشاهد يمثلان المستند الخارجي والداخلي على التوالي. ففي الدولة العباسية استخدم (12) دفتر محاسبياً من أهمها ، دفتر النفقات ، ودفتر الإيرادات ، ودفتر الأموال الصادرة ..الخ. وكانت صفحات الدفاتر ترقيم وتختم بختم الوالي أو السلطان ، وكان التسجيل يتم من يمين الدفتر بالنسبة للإيرادات (الزكاة ، الغنائم ، الفيء ، الخراج ، العشر ، الجزية ..الخ) ، بينما يتم التسجيل من يسار الدفتر بالنسبة للنفقات (كنفقات الحروب ، والتعليم ، وشق الطرق ، ..الخ) فضلاً عن اكتشاف العرب للصفر إلى جانب الأرقام العربية (9...3 , 2 , 1 , 0) ، وقد أسهمت الحروب الصليبية في نقل حضارة الشرق العربي الإسلامي في جانبها المادي وغير المادي إلى أوروبا ، وقد استخدم الغرب الأرقام العربية لأول مرة في جنوة بإيطاليا بحدود عام 1143 ميلادية.

أما تطور المحاسبة بمفهومها العلمي التاريخي فتم في ثلاث مراحل رئيسة هي:

أولاً: المحاسبة في خدمة صاحب المشروع

اقتصرت المحاسبة في هذه المرحلة على قياس نتيجة النشاط من ربح أو خسارة ، واعتبر صاحب المشروع هو المهتم الوحيد بهذه النتيجة كونه المسؤول الأول والأخير عن كل ما يحدث في المشروع ، وكنتيجه لذلك ظهرت عدة معالجات محاسبية بدأت بالقيد المفرد ثم تطورت إلى استخدام القيد المزدوج (الذي تم تدعيم انتشاره على يد عالم الرياضيات الإيطالي الراهب لوقا باسيولي عام 1494م) في إثبات المعاملات المالية الخاصة بالمشروع وذلك في كتابه مراجعة في الرياضيات والهندسة ونتيجة لنشر هذا الكتاب أدى ذلك ليتنسب فضل اكتشاف القيد المزدوج له.

ثانياً: المحاسبة في خدمة الجهات الخارجية

مع كبر وتوسع حجم الوحدات الاقتصادية وتعدد الجهات التي لها اهتمامات مختلفة معها وانفصال أصحاب الملكية عن الإدارة وظهور شركات الأشخاص (الشركات التضامنية) وشركات الأموال (الشركات المساهمة) ، تطلب ذلك من المحاسبة توفير سجل تاريخي لعمليات الوحدة الاقتصادية والقيام بعمليات حسابية وتقديرية من واقع السجلات لتقديمها لكل من له اهتمام بالوحدة الاقتصادية ، فتمخضت المرحلة بظهور المحاسبة المالية.

ثالثاً: المحاسبة كنظام للمعلومات في خدمة الوحدة الاقتصادية

نتيجة للتطورات الكبيرة التي حدثت في المجال الاقتصادي في القرن التاسع عشر وظهور الشركات الصناعية الكبيرة وازدياد حدة المنافسة تطلب هذا من المحاسبة توفير بيانات تفصيلية أكثر عن نشاط الوحدة الاقتصادية وذلك من خلال محاسبة التكاليف ، إلا أن قصورها في حل المشكلات المتعلقة بالقرارات المستقبلية استوجب ظهور المحاسبة الإدارية كضرورة لتوفير المعلومات المحاسبية اللازمة لحل مثل هذه المشكلات وترشيد القرارات الإدارية المتعلقة بها.

العوامل التي ساهمت في تطور المحاسبة

- هناك العديد من العوامل والأسباب التي ساهمت بشكل فعال في تطور المحاسبة منها:
- 1- الثورة الصناعية: وتحول طريقة الإنتاج من الطريقة اليدوية إلى نظام التصنيع بالمصانع، وقد أثرت الثورة الصناعية على المحاسبة بسبب حاجة مديري المصانع إلى معرفة تكلفة إنتاج سلعهم.
 - 2- ظهور الشركات المساهمة العامة: كمشروعات ضخمة وما صاحب ذلك من تعقيد وزيادة العمليات المالية وطرق الرقابة عليها، والأنماط المختلفة من الوحدات الاقتصادية.
 - 3- فصل ملكية المشروع عن إدارته: وما صاحب ذلك من حاجة إلى تقديم التقارير المالية.
 - 4- تعدد المستثمرين الحاليين والمتوقعين.
 - 5- زيادة حجم المنافسة بين المشاريع المتشابهة: أدى ذلك إلى ضرورة ضغط النفقات إلى أقل درجة ممكنة مع الاحتفاظ بجودة السلعة من أجل زيادة معدل الربحية ، وهذا بدوره أدى إلى ظهور محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية.
 - 6- التأثير الحكومي: من خلال التشريعات القانونية والمالية والتجارية، وحاجة الحكومة إلى فرض الضرائب على أرباح المشروعات وضرورة وجود سجلات منتظمة.
 - 7- الحضارات القديمة والحضارة الإسلامية، وظهور النقود.
 - 8- ظهور أنشطة اقتصادية جديدة وظهور التجارة العالمية والعولمة والأزمات الاقتصادية.
 - 9- ظهور المنظمات والهيئات المحاسبية.
 - 10- فضلاً إلى العديد من العوامل الأخرى المتمثلة بالتطورات الهائلة والانجازات العلمية في كافة العلوم الأخرى كاستخدام الشبكات العالمية (الانترنت) ... الخ.

تعريف المحاسبة

تختص المحاسبة بخدمة النشاط الاقتصادي والاجتماعي سواء كان هذا النشاط تقوم به وحدة اقتصادية أو دولة ، وتتمثل هذه الخدمة في وصف وتلخيص الأحداث المالية لذلك النشاط عن طريق قياس تلك الأحداث وتسجيلها وتبويبها في مجموعة من السجلات ليتسنى توفير البيانات والأرقام التي تعبر عن هذه الأحداث بشكل منظم ودقيق. وقد عرفت المحاسبة على أنها فن تسجيل وتصنيف وتلخيص العمليات التجارية ذات الصلة المالية واستخلاص النتائج منها وتفسير وتحليل هذه النتائج. وهناك من عرفها على أنها عملية تحديد وقياس وتوصيل البيانات والمعلومات الاقتصادية للجهات المستفيدة منها في اتخاذ القرارات. وعرفت المحاسبة على أنها نظام معلومات يتم من خلاله تحويل البيانات والأحداث الاقتصادية (المدخلات) إلى قوائم وتقارير محاسبية (المخرجات) وذلك من خلال العديد من أنشطة التشغيل مثل التسجيل والتبويب والتلخيص. وعرفت على أنها العلم الذي يبحث في طرق تحديد وتسجيل وتبويب وتحليل المعاملات المالية المختلفة للوحدة الاقتصادية لخدمة أغراض معينة. فالمحاسبة تعد علم اجتماعي أي ترتبط ارتباط وثيق بالمجتمع حيث تتضمن مجموعة من القواعد والمبادئ والنظريات والطرق التي تحكم هذا العلم.

لذا يمكن القول أن المحاسبة في تعريفها يمكن أن تتكون من شقين هما:
- **العلم:** إذ أن لها معرفة مصنفة ومادة علمية تدل عليها ولتميزها بخواص العلم (الصلة بالمجتمع والتأثير فيه، قابلية الحقائق للتعديل والتغيير، النمو والتطور، تراكمية البناء).
- **فن:** ويقصد بها المهنة كونها بدأت كمهنة تعتمد على القدرات الشخصية والذاتية للمحاسب وأنها مهنة منظمة.

فالمحاسبة بشكل عام هي فن وعلم تختص بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث المالية بصورة لها دلالتها وأهميتها في ترشيد القرارات على مختلف المستويات.

أهداف المحاسبة

- يمكن تلخيص أهداف المحاسبة بما يلي:
- 1- تسجيل العمليات يدوياً أو آلياً من واقع المستندات المؤيدة لها بحيث يشمل التسجيل جميع العمليات وفق تسلسل وقوعها التاريخي.
 - 2- تبويب وتصنيف العمليات المالية في حسابات مستقلة تبين:
أ- مديونية ودائنية الوحدة الاقتصادية بالنسبة للمتعاملين معها.
ب- مصروفات الوحدة الاقتصادية وإيراداتها.
ج- موجودات الوحدة الاقتصادية والتزاماتها.
 - 3- استخراج نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية عن المدة المالية المعينة من ربح أو خسارة.
 - 4- بيان المركز المالي للوحدة الاقتصادية في تاريخ معين ويعرض على شكل ميزانية عمومية ومعلومات عن موارد الوحدة الاقتصادية والتزاماتها.
 - 5- تزويد إدارة الوحدة الاقتصادية بكافة المعلومات اللازمة لها سواء على شكل تقارير محاسبية أو قوائم مالية دورية أو غير دورية أو على شكل مذكرات تفسيرية أو إحصاءات فضلاً عن تقديم معلومات تساعد على تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد التدفق النقدي وتقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للوحدة ومصادرهما بهدف ترشيد إدارة الوحدة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرار الاستثمارية والتمويلية .. الخ.
 - 6- قياس النشاط الاقتصادي للدولة من خلال قياس الدخل القومي.

المحاسبة ومسك الدفاتر

يعني مسك الدفاتر تدوين العمليات المالية لأي مشروع أو وحدة اقتصادية في دفاترها واستخراج نتائجها وفقاً للمبادئ المحاسبية. أما علم المحاسبة فيتضمن دراسة المبادئ والأسس التي يعتمد عليها مسك الدفاتر في تسجيل عملياتها المالية ويعنى بتفسير النتائج وتحليلها وعرضها. لذا فإن مسك الدفاتر هو جزء من المحاسبة ، فهو يختص بعملية التسجيل في الدفاتر والسجلات المحاسبية فقط.

ويميل مسك الدفاتر إلى العمل الآلي الروتيني ويطلق على مسك الدفاتر في الوحدات الاقتصادية الرسمية بكاتب الحسابات ، أما الفرق بين كاتب الحسابات والمحاسب هو:

- 1- كاتب الحسابات يقوم بتسجيل عمليات الوحدة الاقتصادية ، ويجب أن يكون لديه إلمام بنظام مسك الدفاتر وطريقة القيد فيها ، أما المحاسب فيجب أن يكون لديه الإلمام الكافي بنظام تسجيل العمليات وتصميم النظام المحاسبي بجميع مقوماته وإعداد التقارير وتحليلها ، لذا فإن عمل المحاسب هو أوسع وأشمل من عمل كاتب الحسابات.
- 2- كاتب الحسابات يحتاج أشهر معدودة للإلمام بعملية مسك الدفاتر ، في حين أن المحاسب يحتاج إلى سنوات عديدة من الدراسة والخبرة لكي يكون بمقدوره وضع الأنظمة والقواعد التي تلائم طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية.

الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية

إن المحاسبة في المشروع هي مركز تجمع الأعصاب ، وهي العقل المفكر الذي يسيطر على الجهاز العصبي للمشروع ، وذلك بسبب أهمية المعلومات التي تقدمها للإدارة والتي بدونها لا يمكن لإدارة المشروع أن تتخذ قراراتها بصورة علمية سليمة ، لذا فإن قيمة المحاسبة تنبع من فائدة المعلومات المحاسبية في تلبية احتياجات المستفيدين منها. وفيما يلي أنواع المستفيدين من المعلومات المحاسبية والفوائد المتحصلة من استخدامها:

- 1- **إدارة المشروع:** تعمل المحاسبة على تزويد الإدارة بالمعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات السليمة خاصة تلك التي تتعلق بالاستغلال الكفوء للموارد المحدودة في المشروع. وتمثل (إدارة المشروع) الأطراف الداخلية المستفيدة من المعلومات المحاسبية أما الأطراف الخارجية المستفيدة من المعلومات فهم ما عداها.
 - 2- **أصحاب المشروع (أصحاب الملكية المالك الفرد ، أو الشركاء ، أو المساهمون):** حيث يكون الاهتمام بالعائد على رأس المال خصوصاً.
 - 3- **دائنو المشروع والموردون:** تساعد المعلومات التي تقدمها المحاسبة دائني المشروع في الحكم على الوضع المالي له، ومن ثم حركة النقدية فيه ومقدرته على تحمل و سداد الديون.
 - 4- **دائرة الضريبة:** تساعد المعلومات المحاسبية المستخرجة من دفاتر الوحدة الاقتصادية موظفي دائرة ضريبة الدخل على تحديد الربح الخاضع للضريبة ، ومن ثم تحديد حق الدولة في أرباح المشروع.
 - 5- **المحللون الماليون:** تقدم المحاسبة معلومات مالية مختلفة عن المشروع يستخدمها المحلل المالي كأساس لتقديم النصح والإرشاد للمستثمرين.
 - 6- **المستثمرون:** عندما يقرر المستثمر استثمار أمواله لدى إحدى الوحدات الاقتصادية فإنه لن يتخذ هذا القرار اعتباطاً وإنما يبنى قراره على بيانات مالية منشورة عن تلك الوحدة.
 - 7- **المقرضون:** عند طلب الوحدة الاقتصادية لقرض من أشخاص أو مصرف فإنهم يطالبون الوحدة بنتائج نشاطها ومركزها المالي ، وذلك للإطلاع على إمكانيتها في إيفاء القرض.
 - 8- **الدارسون والباحثون:** تعتبر المعلومات المحاسبية التي تعدها المحاسبة بمثابة مصادر أساسية يستفاد منها عند القيام بالبحوث الاقتصادية والمالية المختلفة.
- فضلاً عن العملاء والسلطات القضائية والمواطنون والعاملين فكل منهم يحتاج إلى المعلومات المحاسبية أما لمعرفة موقف الوحدة الاقتصادية ومدى إمكانية استمرارها وبالتالي

الاستمرار في الحصول على البضائع والمواد والخدمات وكلفة السلع والخدمات مقترنة بنوعيتها هذا بالنسبة للعملاء ، أو تكون بحاجة لهذه المعلومات عند نشؤ المنازعات بين المشروع والغير أو في موضوع إقرار إفلاس المشروع وهذا بالنسبة للسلطة القضائية ، أو الاطلاع على وضع المشروع من نواحي كثيرة أهمها الآثار الاجتماعية والبيئية للمشروع وهذا بالنسبة للمواطنين ، أما العاملين في المشروع فيهتمون بدرجة كبيرة بوضع المشروع ومستقبله ، فانتمائهم للمشروع مقترن بأجورهم ومكافأته.

علاقة المحاسبة بفروع المعرفة الأخرى

ترتبط المحاسبة بعلاقة وثيقة بكثير من العلوم ، حيث تعتمد عليها في تطوير أسسها وطرقها وأساليبها وبالمقابل فإنها تقدم لتلك العلوم خدمات كبيرة لا غنى عنها ويمكن إظهار علاقة المحاسبة بفروع المعرفة الأخرى فيما يلي:

أولاً: المحاسبة والاقتصاد

هناك علاقة قوية بين المحاسبة والاقتصاد إذ أن الأفكار المستخدمة في المجال المحاسبي مستمدة من المفاهيم الاقتصادية ، مثال على ذلك:

- 1- الربح: هو مفهوم اقتصادي تعمل المحاسبة على قياسه بصورة دورية.
- 2- التمييز بين النشاط الجاري والنشاط الاستثماري (الرأسمالي) هو في الأصل مفهوم اقتصادي للفرقة بين الدخل ورأس المال.

فضلاً عن استخدام مصطلحات اقتصادية منها أثر التضخم لتعديل القوائم المالية ، وكلفة الفرصة البديلة وغيرها ، وكذلك في المقابل تم استخدام بعض المصطلحات المحاسبية من قبل الاقتصاديون كالميزانية ، قائمة الدخل .. الخ.

ثانياً: المحاسبة والإدارة

إن العلاقة بين المحاسبة والإدارة هي علاقة تبادلية إذ تتكامل المحاسبة وعلم الإدارة إلى درجة كبيرة فبمقابل ما تقدمه المحاسبة من بيانات ترشد القرارات الإدارية فإن الإدارة تنير الطريق أمام المحاسبة من خلال تزويد المحاسبة بأهداف الوحدة الاقتصادية والسياسات التي سوف تتبناها حتى تتمكن المحاسبة من أداء مهمتها بنجاح.

ثالثاً: المحاسبة والإحصاء

- إن نواحي الارتباط بين المحاسبة والإحصاء يكمن في الآتي:
- 1- المحاسبة تستعين بالوسائل والأساليب الإحصائية لتسهيل مهمة إنتاج المعلومات.
 - 2- الإحصاء يعتمد على الأرقام والبيانات المحاسبية التي تظهر في القوائم والتقارير المالية في الدراسات التي تجريها على المشاريع والسلع المنتجة.

رابعاً: المحاسبة والقانون

- باعتبار الوحدة الاقتصادية وحدة قانونية يمكن تحديد العلاقة بالآتي:
- 1- القانون ينظم عملية مسك الدفاتر والسجلات المحاسبية ونوعية هذه الدفاتر.
 - 2- القانون ينظم عملية تعدد أشكال الوحدات الاقتصادية كقطاع عمل للمحاسبة.
 - 3- القانون ينظم عملية دخول الوحدات الاقتصادية في التعاقدات والالتزامات فيما بينها فيحدد حقوق والتزامات كل منها.

فضلاً عن ذلك فإن للمحاسبة علاقة مع بعض العلوم التطبيقية والاجتماعية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: علاقة المحاسبة بـ (تقنيات الحاسوب ، الهندسة الصناعية والمدنية ، الرياضيات وبحوث العمليات، السلوك التنظيمي ، البيئة ... الخ).

فروع المحاسبة

نتيجة لتعدد أغراض المحاسبة ظهرت عدة فروع لها يمكن تحديدها بما يلي:
أولاً: المحاسبة المالية

وهي المحاسبة الأم أو تسمى المحاسبة العامة أو التجارية ويعنى هذا الفرع بتسجيل العمليات المالية للوحدة الاقتصادية (صناعية ، زراعية ، تجارية ، مالية) ثم تلخيص وتبويب العمليات لتحضير القوائم المالية المختلفة كقائمة نتيجة الأعمال (قائمة الدخل) وقائمة المركز المالي (الميزانية العمومية).

ثانياً: تدقيق الحسابات

ويطلق عليها أيضاً المحاسبة القانونية وتبدأ من حيث ينتهي عمل المحاسب ، ويبحث هذا الفرع في فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المبينة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للوحدة الاقتصادية ، وذلك لإعطاء تقرير يتضمن رأياً فنياً محايداً أو مستقلاً عن مدى صحة أو دقة هذه البيانات ودرجة الاعتماد عليها ومدى تمثيل القوائم المالية نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية من ربح أو خسارة ومركزها المالي ، وقد تطورت أهداف التدقيق فلم يعد تدقيقاً مالياً فقط وإنما تجاوز هذه الأمور ليشمل:

- 1- التدقيق الإلكتروني: وذلك في حالة استخدام الحاسب الإلكتروني في العمل المحاسبي ، ويمكن أن تتم عملية التدقيق باستخدام الحاسوب أو حول الحاسوب.
- 2- التدقيق الإداري: للتأكد من تحقيق أهداف المشروع بصورة اقتصادية أي الحصول على أكبر قدر من المنفعة وبأقل نفقة ممكنة.
- 3- تدقيق الأهداف: للتأكد من أن المشروع حقق الأهداف المحددة الواجب تحقيقها.
- 4- التدقيق الاجتماعي: للتأكد من تحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع.
- 5- التدقيق البيئي: للتأكد من أثر المشروع على البيئة ومدى المساهمة في الحفاظ عليها.
- 6- التدقيق الإستراتيجي: ويسعى للتأكد من مدى تنفيذ استراتيجيات الوحدة الاقتصادية.

ثالثاً: محاسبة التكاليف

يعنى هذا الفرع بتحديد وقياس كلفة وحدة نشاط معين كالسلعة أو القسم أو منطقة البيع الجغرافية أو طريقة إنتاج معين عن طريق تسجيل وتجميع وتصنيف وتلخيص وعرض وتفسير بيانات المواد والعمل وتكاليف التصنيع غير المباشرة والمتعلقة بإنتاج السلعة أو الخدمة ، وتخدم محاسبة التكاليف بالدرجة الأولى إدارة المشروع بتزويدها بمعلومات ملائمة لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة. يمكن تلخيص أغراض محاسبة التكاليف بالآتي:

- 1- تحديد كلفة الوحدات المنتجة من السلع لغرض تحديد الربح للفترة وتقييم المخزون.
- 2- مراقبة التكاليف وإبقائها على أقل مستوى ممكن.
- 3- تزويد الإدارة بالمعلومات الملائمة للتخطيط واتخاذ القرارات مثل تسعير المنتجات.

رابعاً: المحاسبة الضريبية

تعنى بعرض البيانات المحاسبية اللازمة لأغراض تحديد الربح الخاضع للضريبة وفق أحكام القوانين الضريبية ، كما وتبحث في عرض وتحليل نواحي الاختلاف بين المبادئ المتعارف عليها وأحكام قوانين الضريبة من أجل تقريب وجهات النظر في القضايا المختلف عليها ، وعلى محاسب الضرائب أن يلم إماماً كافياً بقوانين الضريبة وجميع التعليمات والتفسيرات الخاصة بتلك القوانين محاسبياً وضريبياً.

خامساً: المحاسبة الحكومية

يفتقر هذا الفرع على المحاسبة في المؤسسات الحكومية والهيئات العامة التي تهدف لخدمة المواطنين والمجتمع وليس بهدف الربح ، وتعمل المحاسبة الحكومية على تزويد إدارة تلك المؤسسات بمعلومات مالية مفيدة تساعد في الرقابة على صرف أموال الدولة وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات التي تصدرها وزارة المالية ، فالمحاسبة الحكومية تعنى بتسجيل

عمليات تحصيل وصرف الموارد الحكومية وتقديم التقارير الدورية عنها وعن نتائجها للأجهزة الحكومية التنفيذية أو التشريعية ، وبذلك فهي تخدم أغراض التخطيط والمتابعة والرقابة على أموال الدولة.

سادساً: المحاسبة الإدارية

وتعرف بأنها تجميع ومعالجة للبيانات المالية وغير المالية وفق أساليب وقواعد محددة من أجل الوصول إلى معلومات محاسبية تخدم الإدارات المختلفة في الوحدة الاقتصادية للقيام بوظائفها الرئيسية من تخطيط ورقابة واتخاذ قرارات، فالمحاسبة الإدارية تختص بتوفير المعلومات وتوضيح كيفية توظيفها في مجال اتخاذ القرارات من خلال تركيزها على الوحدة الاقتصادية ككل.

سابعاً: نظم المعلومات المحاسبية

يهدف هذا الفرع من المحاسبة إلى خلق الإجراءات المحاسبية (في الوحدات الاقتصادية) اللازمة لتجميع المعلومات المالية وتقديم التقارير الملائمة ، ويجب أن يتناسب النظام المحاسبي المستخدم في أية وحدة اقتصادية مع حاجات ومتطلبات تلك الوحدة بحيث يزود هذا النظام الإدارة بالبيانات المالية في الوقت المناسب وبأقل كلفة ممكنة ، ويتم تصميم النظام المحاسبي بهدف تحديد الدورة المحاسبية والسجلات والدفاتر الواجب استعمالها.

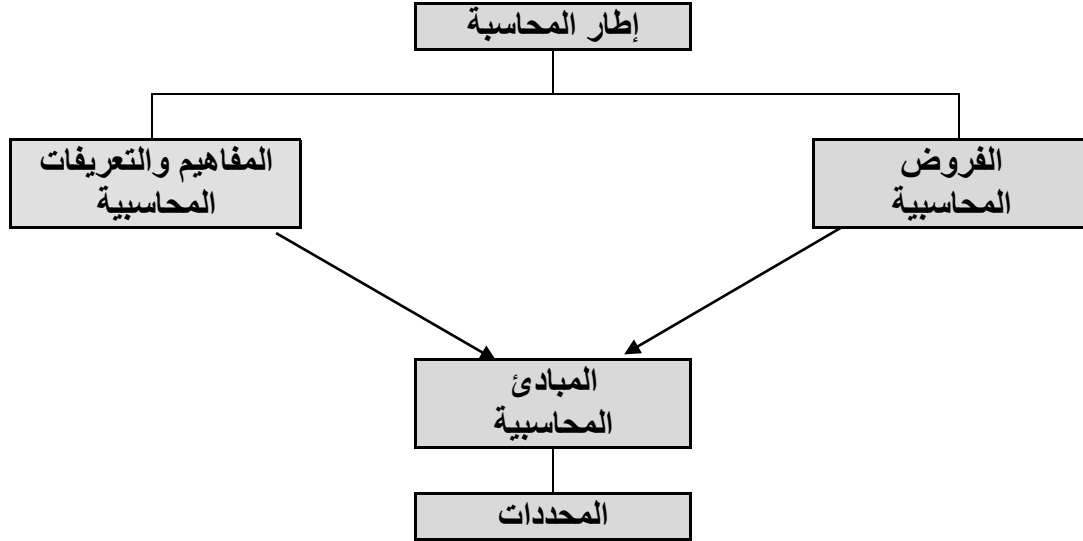
ثامناً: المحاسبة القومية

يهتم هذا الفرع بوضع إطار محاسبي قومي شامل له مجموعة من المبادئ والمفاهيم الاقتصادية والمحاسبية، ويمثل هذا الإطار قياس وتحليل الاقتصاد القومي بمختلف أنشطته وقطاعاته.

فضلاً إلى العديد من الفروع الأخرى مثل محاسبة النفط والمحاسبة الزراعية ومحاسبة المهن الحرة والمؤسسات المالية والفندقية والمستشفيات والجمعيات والنوادي والمحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية ومحاسبة الموارد البشرية والمحاسبة الدولية... الخ.

الإطار النظري للمحاسبة

تستند المحاسبة وفي كل مراحل تحليل وإعداد البيانات وعرضها إلى عدد من المفاهيم الفروض والمبادئ وتعد هذه المفاهيم والفروض والمبادئ والمحددات المحاسبية الإطار النظري، المفاهيمي للمحاسبة ويمكن تصوير هذا الإطار ضمن الشكل (1-1) الآتي:



الشكل (1-1)
الإطار النظري للمحاسبة

أولاً: المفاهيم المحاسبية: يعرف المفهوم بأنه النتاج الذي ينشأ من خلال عملية تعريف وتصنيف ثم تفسير الظواهر. وتشكل المفاهيم الإطار الرئيس لإعداد القوائم المالية، وتعد المفاهيم المحاسبية المنبع الأساسي الذي نشأت عنه الفروض والمبادئ المحاسبية. ومن المفاهيم المحاسبية الذي ينبغي معرفتها هي:

1- الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي): وهي عبارة عن كشف يتضمن جانبين أحدهما وهو الأيمن يمثل الموجودات أو ممتلكات والآخر وهو الأيسر يمثل الالتزامات وحقوق الملكية للمشروع (رأس المال) ويجب أن تكون الميزانية في كل الأحوال متوازنة أي الجانب الأيمن مساوي للجانب الأيسر. وتنص معادلة الميزانية إلى:

الموجودات = المطلوبات + حقوق الملكية (رأس المال)

لذا تتكون الميزانية من ثلاث عناصر رئيسة هي:

العنصر الأول: الموجودات (الأصول): وهي عبارة عن ممتلكات ذات قيمة تملكها الوحدة الاقتصادية وتعد استخدامات لمصادر التمويل وضعت تحت تصرف الوحدة الاقتصادية وتكون في ثلاث مجاميع فرعية هي:

أ- الموجودات الثابتة: وهي الموجودات التي تقتنيها الوحدة الاقتصادية لغرض استخدامها في النشاط لمدة تزيد عن الدورة المحاسبية أو السنة المالية لهذه الوحدة الاقتصادية وليس لغرض الاتجار بها وتكون على نوعين الأول أن لهذه الموجودات وجود مادي ملموس مثل الأراضي والسيارات والأثاث والآلات وغيرها ويطلق عليها الموجودات الثابتة الملموسة، والثاني لا يكون لها وجود مادي ملموس وهي الموجودات الثابتة غير الملموسة مثل شهرة المحل، براءة الاختراع، العلامة التجارية وغيرها.

ب- الموجودات المتداولة: وهي الموجودات التي تفتنيها الوحدة الاقتصادية أو تكونها من أجل التداول بهدف تحقيق الربح وتكون في طبيعتها قابلة للتحويل إلى نقد خلال دورة النشاط (السنة المالية) دون أن تفقد جزء من قيمتها مثل البضاعة ، الصندوق، أبق .. الخ.

ج- موجودات أخرى: مثل نفقات التأسيس ومصرفات مدفوعة مقدماً وإيرادات مستحقة.

العنصر الثاني: رأس المال (حقوق الملكية): وهو عبارة عن حقوق صاحب أو أصحاب الوحدة الاقتصادية على الوحدة الاقتصادية نتيجة ما قدم لها من مال عند تكوين أو بدء نشاطها ويمثل التزاماً على الوحدة الاقتصادية لصاحبها وهو يزيد بالإضافة من أصحاب المشروع أو بالأرباح وينقص بالمسحوبات نقداً أو سلعاً وبالخسائر خلال الفترة المحاسبية ويعرف بحقوق الملكية أو صافي القيمة.

العنصر الثالث: المطلوبات (الخصوم أو الالتزامات): وهي عبارة عن حقوق للغير على الوحدة الاقتصادية نتيجة لما قدمه هذا الغير من أموال أو ائتمان ويتعين على الوحدة الاقتصادية أن تردده إليه في تاريخ لاحق أو في وقت ما في المستقبل فهي التزامات أو ديون مستحقة على الوحدة الاقتصادية وتقسم إلى:

أ- مطلوبات (التزامات) طويلة الأجل: وهي التي تزيد مدتها عن السنة (الفترة المحاسبية) مثل القروض والسندات .. الخ.

ب- مطلوبات (التزامات) قصيرة الأجل: وتتمثل في الديون الناتجة عن العمليات الجارية للنشاط وتستحق السداد في الحال أو عند الطلب أو خلال فترة سنة مثل الدائنون وأوراق الدفع والسحب على المكشوف .. الخ.

ج- المطلوبات الأخرى: مثل المصروفات المستحقة والإيرادات المستلمة مقدماً.

2- الدخل (نتيجة النشاط ربح أو خسارة): ويمثل الفرق بين الإيرادات المكتسبة خلال الفترة المالية والمصروفات المستنفدة لاكتساب تلك الإيرادات فإذا كانت الإيرادات أكبر من المصروفات كان الربح ، وإذا كانت المصروفات أكبر من الإيرادات كانت الخسارة. وبذلك يعرف الربح الخاص بنتيجة النشاط بأنه عبارة عن الفائض في الموارد الاقتصادية للوحدة نتيجة زيادة التدفقات الداخلة والمتمثلة بالإيرادات عن التدفقات الخارجة المتمثلة بالمصروفات خلال مدة زمنية محددة عادة تكون سنة . أما **الخسارة** فهي عبارة عن العجز في الموارد الاقتصادية للوحدة نتيجة نقص التدفقات الداخلة والمتمثلة بالإيرادات عن التدفقات الخارجة المتمثلة بالمصروفات خلال مدة زمنية محددة عادة تكون سنة ، علماً أن الربح والخسارة التي تم ذكرها تمثل صافي الربح أو الخسارة للمشروع . وهناك عدة مفاهيم تنطوي ضمن هذا المفهوم منها:

أ- الإيرادات: تدفقات داخلية إلى الوحدة والتي تنشأ خلال دورة إنتاج السلع أو بيعها أو تأدية الخدمات أو أية أنشطة أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسية المعتادة والمستمرة. من أمثلتها بيع السلع، تأدية الخدمات للغير .. الخ

ب- المصروفات: تدفقات خارجة من الوحدة والتي تنشأ خلال دورة إنتاج السلع أو بيعها أو تأدية الخدمات أو أية أنشطة أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسية المعتادة والمستمرة. من أمثلتها شراء الموجودات أو المواد الأولية والبضائع أو الرواتب أو أجور الماء .. الخ.

ج- المكاسب: وتمثل الزيادة في حقوق الملكية ناتج عن عمليات عرضية أو ثانوية عدا الإيرادات، مثل أرباح بيع موجودات ثابتة أو أرباح استبدالها .. الخ.

د- الخسائر: وتمثل نقص في حقوق الملكية ناتج عن عمليات عرضية أو ثانوية عدا المصروفات، خسائر الحرائق ، خسائر بيع موجودات ثابتة .. الخ.

ثانياً: الفروض المحاسبية: تعد الفروض المحاسبية جملًا إخبارية يصعب اختبارها أو إثبات صحتها فهي تمثل الأساسيات أو حجر الزاوية في اشتقاق المبادئ المحاسبية ، ويمكن اعتبارها أشمل وأعم من المبادئ المحاسبية فهي مسلمات وبديهيات لأغراض إعداد التقارير المالية. ويعرف الفرض المحاسبي بأنه شيء مسلم به أو يوضح كبدية . أو هو الذي يعطي الأساس الأول في التدريب لعملية الاستنتاج أو من أجل نظام فلسفي. وتتصف الفروض بأنها (لا

تتضارب فيما بينه، وأنها جملة إخبارية مسلم بها ، لا تحتاج إلى برهان ، يتعذر إثبات صحتها أو إقامة الدليل عليها.) أما المعايير الأساسية للفروض المحاسبية فهي (يجب أن تكون ذات صلة بتطوير المنطق المحاسبي ، يجب أن تقبل على أنها صحيحة من قبل المشاركين في النقاش على كونها نقطة بداية) فالفروض تعطي القاعدة لتكوين المبادئ لذا استندت المحاسبة على مجموعة من الفروض منها:

1- فرض الوحدة المحاسبية: للوحدة الاقتصادية شخصية معنوية مستقلة عن مالكيها أي ضرورة القياس المحاسبي للأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية لتلك الوحدة بمعزل عن مالكيها أو مالكيها. فيتم الفصل واستقلال الذمم المالية الشخصية عن أموال الوحدة ذاتها.

2- فرض الاستمرارية: الوحدة ولدت لتستمر وليس بالنية تصفيتها في القريب العاجل.

3- فرض ثبات وحدة النقد: تقوم المحاسبة على استخدام الوحدة النقدية أساساً للقياس، ولما كان يشترط ثبات المقياس حتى يكون صالحاً للقياس فقد اقتضت الضرورة فرض ثبات الوحدة النقدية (يتم افتراض عدم التغير في القيمة الشرائية لوحدة النقد أي عدم اخذ التضخم بالحسبان) على مدى السنين وذلك لتسهيل عمليات قياس نتيجة النشاط وعرض المركز المالي.

4- فرض الفترة الزمنية: افتراض الفترة المحاسبية التي يتم التحاسب عليها وقياس نتيجة النشاط لها بسنة واحدة تبدأ في 1/1 وتنتهي في 12/31.

ثالثاً: المبادئ المحاسبية: ترسم المبادئ المحاسبية الإطار العام الذي يحكم الطرق والإجراءات المتبعة في إثبات العمليات المالية وفي إعداد القوائم والبيانات المالية ، وتعرف المبادئ المحاسبية بأنها تعميمات أو إرشادات توجيهية عامة لما يجب أن يتبعه المحاسب في ظرف أو موقف معين وهي من صنع الإنسان تطورت عبر السنين لاستخدامها كأداة عملية تساعد في حل المشاكل المحاسبية. وتتصف (بالشمول ، الملائمة ، القابلية للاستخدام في معظم المشروعات الاقتصادية ، وبأنها لم تشتق علمياً لذا يعاد النظر فيها باستمرار ويجري تعديلها وتنقيحها لتنماشى وظروف البيئة الاقتصادية المحيطة بتطبيقها والاستخدامها). وتقوم المحاسبة على مبادئ عدة منها:

1- مبدأ الكلفة التاريخية: إثبات وقيد كافة العمليات بكلفة الشراء ويقصد بها التكلفة الفعلية التي قدمتها الوحدات الاقتصادية من أجل الحصول على الأصل، و يترتب على تطبيق هذا المفهوم في المحاسبة تحقيق الموضوعية الذي من شأنه أن يؤدي إلى الزيادة في الثقة في المعلومات المحاسبية.

2- مبدأ تحقق الإيراد: لا بد من الحصول على الإيرادات وذلك للمحافظة على رأس المال للوحدة الاقتصادية ولضمان الاستمرارية ، وإلا لا يمكن للوحدة الاقتصادية أن تستمر في نشاطها. وقبل تحديد كيفية الاعتراف بالإيراد يجب أن يحدد الأساس المتبع في التسجيل في الوحدة الاقتصادية (أساس نقدي "بالنسبة للمنشآت غير الهادفة للربح أو المكاتب المهنية" ، أساس استحقاق "بالنسبة للمنشآت الهادفة للربح" ، أساس الاستحقاق المعدل ، الأساس النقدي المعدل) ، ويكون الإيراد ناتج عن تقديم خدمة أو أبيع بضاعة أو منتج ، فهو يمثل التدفق النقدي الداخل للوحدة من الغير. وهناك شرطان للاعتراف بالإيراد هما:

أ- أن يكون قد تحقق أو قابل للتحقق. ب- أن يكون قد اكتسب.

3- مبدأ المقابلة: مقابلة المصاريف التي تخص فترة معينة مع ما يقابلها من إيرادات تخص نفس الفترة للوصول إلى نتيجة النشاط من ربح وخسارة. وهذا يتطلب أن تتضمن الفترة كافة المصروفات والإيرادات التي تحصل خلال الفترة المالية التي تخصها بالذات بغض النظر فيما لو جرى القبض أو الدفع النقدي أم لم يحصل. وعدم إثبات أي عملية أو نشاط ألا بعد أن يتحقق.

4- مبدأ الإفصاح: ويقضي هذا المبدأ ضرورة أن تفصح القوائم المالية عن كافة المعلومات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية والملائمة لاتخاذ القرارات من جانب أصحاب المصالح معها.

5- مبدأ الوثوق: ويقوم هذا المبدأ على أساس أن المعلومات المحاسبية يجب أن تكون ممثلة بأمانة لنشاط الوحدة الاقتصادية ، أي يجب أن تكون موضوعية وخالية من التحيز وبالتالي يمكن التحقق من صحتها وإقامة الدليل عليها. ويطلق على هذا المبدأ أيضاً مبدأ الأدلة الموضوعية أو مبدأ الموضوعية.

6- مبدأ إمكانية المقارنة: ويعني إمكانية إجراء المقارنة ما بين المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية من فترة لأخرى أو مع مثيلاتها من الوحدات الاقتصادية الأخرى ، وذلك لمساعدة أصحاب المصالح في التنبؤ بأوجه نشاط الوحدة الاقتصادية واتخاذ القرارات المالية اللازمة ، ولا يتحقق ذلك إلا بالثبات في إتباع نفس السياسات والأسس والقواعد المحاسبية المتبعة من فترة لأخرى.

رابعاً: المحددات المحاسبية: وهي التي تقيد (تحدد) المحاسب ليعمل في ظلها وبموجبها ولا يتجاوزها وهي:

1- الحيطة والحذر (التحفظ): بسبب وجود عدم التأكد وبهدف الحفاظ على رأس المال وعدم توزيع أرباح غير حقيقية لذا يلجأ المحاسب عند القياس المحاسبي لاختيار الطريقة الأقل ضرراً من حيث أخذ التقييم بأقل القيم بالنسبة للموجودات والإيرادات وأعلى قيمة للمطلوبات والمصروفات ، بعبارة أخرى الأخذ بالخسائر والمصروفات المحتملة وعدم الأخذ بنظر الاعتبار الموجودات والأرباح والإيرادات المحتملة ، وبذلك تنطبق عليها النظرة التشاؤمية للمحاسب.

2- الأهمية النسبية (المادية): أي التركيز في القياس والإفصاح عن العناصر ذات التأثير الأكبر عند عرض المعلومات المحاسبية ، بعبارة أخرى ترك الإفصاح عن المعلومات والأحداث غير المهمة والتقرير عن المعلومات المهمة والجوهرية التي تؤثر في القرارات ويترك أمر تطبيقه لاجتهاد المحاسب.

3- الكلفة/ المنفعة: أي لا تزيد كلفة المعلومة المنتجة عن المنفعة المتوقعة منها.

4- التطبيقات المتماثلة: بوجود وحدات اقتصادية ذات أنشطة مختلفة يظهر قيد القياس المحاسبي للأنشطة المختلفة لتلك الوحدات وفق طرق وإجراءات محاسبية متماثلة كي يمكن المقارنة بين القوائم المالية لهذه الوحدات ذات الأنشطة المختلفة.

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تعد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية معايير يمكن على أساسها الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض قياس القوائم المالية والإفصاح عنها . ولكي تتسم المعلومات المحاسبية المنتجة من نظام المعلومات بالجودة المطلوبة يجب أن يتوفر فيها معيار المنفعة أي قدرة المعلومات على خدمة احتياجات قرار معين ويتم دائماً تقييم منفعة المعلومات في ضوء ارتباطها بالقرار الذي استخرجت من أجله . وهذا وقد لخص البيان الخاص بالمفاهيم (2) الذي أصدره مجلس معايير المحاسبة المالية في أيار 1980 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وكما يأتي:

أولاً- الخصائص الرئيسية

1- الملائمة : وهي المعلومات التي لها ارتباط بقرار معين ولها تأثير أو انعكاس على هذا القرار وتتكون هذه الخاصية من ثلاث خصائص فرعية لتكون المعلومات ملائمة وهم :
أ- الوقتية أو التوقيت المناسب: تعني يجب أن تقدم المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب.

ب- القيمة التنبؤية: بمعنى أنها تساعد مستخدميها في التنبؤ بالنتائج المتوقعة الأحداث المختلفة أو أنها تؤكد توقعاته أو تساعد في تعديلها أو تصحيحها.

ج- القيمة في مجال التغذية العكسية: أن يكون لها قيمة في مجال التغذية العكسية بما يفيد في مجالات متعددة في أعمال الوحدة الاقتصادية كالرقابة والتقييم وتصحيح الأخطاء..الخ.

2- الموثوقية (المصدقية): أي يمكن الثقة فيها والاعتماد عليها وتتكون من ثلاث خصائص فرعية هي:

أ- القابلية للتحقق: يجب أن تكون المعلومات قابلة للمراجعة والتحقق حتى يمكن الاعتماد عليها ويطلق عليها أيضاً (الموضوعية).

ب- صدق التمثيل: يجب أن تصور المعلومات المضمون الذي تهدف إليه تمثيلاً صادقاً.

ج- الحياد: يجب أن تتسم المعلومات المحاسبية بالحياد وعدم التحيز حيال المصالح المتعارضة لمن يستخدمون تلك المعلومات .

ثانياً- الخصائص الثانوية

1- ثبات القياس: أي يتم قياس عناصر القوائم المالية والتقارير المنتجة ضمن المبادئ نفسها والمعايير المحاسبية من فترة لأخرى.

2- القابلية للمقارنة: يجب أن تكون المعلومات في صورة قابلة للمقارنة حتى يستطيع مستخدميها الاستفادة منها ويتخذون قرارات سليمة في ضوء ما يقدمون به من مقارنات بين المعلومات التي يحصلون عليها.

الوحدات الاقتصادية وأنواعها

الوحدة الاقتصادية هي كيان يمارس نشاط معين لتحقيق هدف معين ، ولهذا قد تكون الوحدة(*) (شخصاً عادياً أو مشروعاً يمتلكه عدة أشخاص أو هيئة غير هادفة للربح) ، ويمكن تقسيم الوحدات الاقتصادية إلى:

أولاً: من حيث طبيعة النشاط وتتفرع إلى:

1- الإستخراجية: كالمناجم والبتترول.

2- النقل: كالسكك الحديدية وخطوط النقل البري والبحري والجوي.

3- الصناعية: الوحدات التي تحول المواد الخام إلى سلع جاهزة أو شبه جاهزة.

4- التجارية: كمحلات البيع بالجملة أو بالمفرد.

5- المرافق العامة: الكهرباء والماء والهاتف.

6- المالية: كالبنوك وشركات التأمين والتمويل.

7- المهن الحرة: المحاسبين والمحامين والأطباء والمهندسين.

8- الهيئات غير الهادفة للربح: مثل النوادي والجمعيات والنقابات.

ثانياً: من حيث الشكل القانوني وتتفرع إلى:

1- المشروعات الفردية وهي المشروعات التي يمتلكها ويتولى إدارتها شخص واحد ، فمن حيث طريقة التكوين تكون من شخص واحد ، ولا تعد وحدة قانونية مستقلة عن مالكيها ومسؤولية المالك غير محددة ، وتنتهي بموت المالك أو حسب رغبته ، ويمكن تحويل الملكية بحسب رغبة المالك ويملك رأس المال شخص واحد وتفرض الضريبة على صاحب المشروع وتعد وحدة محاسبية مستقلة.

2- الشركات: وهي المشاريع التي يمتلكها أكثر من شخص ويمكن تقسيمها إلى:

(*) يطلق مصطلح الوحدة الاقتصادية أو منشأة الأعمال على الوحدات الهادفة للربح(بيع السلع والخدمات بسعر يزيد عن تكاليفها) أما الوحدات غير هادفة للربح يطلق عليها عادة المنظمات غير هادفة للربح مثل المؤسسات التعليمية والاجتماعية والأندية والوحدات الحكومية..الخ.

أ- شركات الأشخاص (التضامن): وهي الشركات التي يكون فيها جميع الشركاء مسؤولين بصفة شخصية بالتضامن والتكافل عن ديون الشركة وعقودها والتزاماتها وتدار من قبل الشركاء ، فمن حيث طريقة التكوين تكون من عدة أشخاص (2- 20) ، ولا تعد وحدة قانونية مستقلة عن مالكيها ومسؤولية الملاك غير محددة ، وتنتهي حسب الاتفاق بين الشركاء بموت شريك أو أكثر أو انسحاب شريك أو بسبب الإفلاس ، ويمكن تحويل الملكية بموافقة جميع الشركاء ويتكون رأس المال من مجموعة حصص لكل شريك وتفرض الضريبة على الشركاء بشكل انفرادي حسب حصصهم من الأرباح وتعد وحدة محاسبية مستقلة.

ب- الشركات المساهمة: ويتألف رأس المال من أسهم قابلة للتداول تطرح للاكتتاب العام وتكون مسؤولية المساهمين فيها محدودة بمقدار مساهمة كل منهم برأس مال الشركة ، وتدار من قبل مديرين يعينون من قبل مجلس الإدارة الذي يتم انتخابه من قبل المساهمين. فمن حيث طريقة التكوين تكون بموجب عقد تكوين ، وتعد وحدة قانونية مستقلة عن مالكيها ومسؤولية الملاك محددة بقيمة رأس مال الأسهم ، والعمر الزمني غير محدد لها ، ويمكن تحويل الملكية ببيع الأسهم أو الهبة ويتكون رأس المال من أسهم عادية لها قيمة اسمية وتفرض الضريبة على صافي أرباح الشركة وتعد وحدة محاسبية مستقلة.

وفيما يلي جدول (1-1) يوضح الفرق بين المشروع الفردي والشركات التضامن وشركات المساهمة (الأموال):

الجدول (1-1)

مقارنة بين أنواع الوحدات الاقتصادية (منشآت الأعمال)

ت	المؤشرات	المشروع الفردي	شركات الأشخاص	شركات الأموال
1-	الكيان القانوني	ليست وحدة قانونية مستقلة	ليست وحدة قانونية مستقلة	وحدة قانونية مستقلة
2-	مخاطر الملكية	مسؤولية المالك غير محددة	مسؤولية المالك غير محددة	مسؤولية المالك محددة
3-	عمرها	محدد يرتبط بعمر المالك أو رغبته	محدد يرتبط بعمر المالك أو رغبته	غير محدد لا يرتبط بعمر المالك أو رغبته
4-	أثر نقل الملكية	يؤدي إلى تكوين مشروع (منشأة) جديدة	يؤدي تغير المالك إلى تكوين شركة جديدة	يمكن نقل الملكية دون أن يؤثر على استمرارية الشركة
5-	إمكانية نقل الملكية	حسب رغبة المالك	حسب رغبة المالك بالإجماع	تتم بيع الأسهم أو هبتها حسب رغبة مالكيها
6-	الإدارة	من قبل المالك أو من يخوله	لكل شريك حق الإدارة	يعين مجلس الإدارة المديرين ، بعد أن يتم انتخاب المساهمون المجلس
7-	عدد الأشخاص المطلوبين للتكوين	من قبل شخص واحد	من قبل عدة أشخاص (2- 20)	أكثر من 20 شخص بموجب عقد تأسيسي
8-	رأس المال	مملوك لشخص واحد هو صاحب المشروع	مكون من حصص لكل شريك حصة	مكون من أسهم لها قيمة محددة
9-	الضريبة	تفرض على المالك (صاحب المشروع)	تفرض على المالك بشكل فردي حسب نصيبهم من الربح	تفرض على صافي أرباح الشركة
10	الوحدة المحاسبية	وحدة محاسبية مستقلة	وحدة محاسبية مستقلة	وحدة محاسبية مستقلة

السجلات القانونية في المحاسبة

السجلان القانونية في العمل المحاسبي نوعين هما: دفتر اليومية ودفتر الأستاذ العام. وهناك سجلات عرفية أي سجلات يتطلبها العمل كاليومية المساعدة والأستاذ المساعد.

مهنة المحاسب ومجالات العمل

يمكن تقسيم مجالات العمل المحاسبي إلى ما يلي:

- 1- مهنة المحاسب القانوني: المحاسبون القانونيون يجب أن تتوفر فيهم شروط وصفات معينة مثل الشهادة (من معهد المحاسبين القانونيين) والخبرة والكفاءة العالية، ويقوم بتأدية الخدمات التالية: التدقيق، الخدمات الضريبية، خدمات استشارية للإدارة.
- 2- الوظائف المحاسبية (المحاسبون): وواجبهم يتحدد بتسجيل الأحداث المالية للوحدة الاقتصادية وإعداد قوائم نتيجة النشاط في نهاية الفترة المالية وتفسير وتحليل المعلومات المحاسبية.
- 3- تصميم النظم المحاسبية: بوجود خبرة معينة لدى بعض المحاسبين تمكنهم من التخصص في مجال صعب من مجالات العمل المحاسبي هو تصميم النظم المحاسبية أي تصميم مجموعة من المستندات والسجلات والتقارير تتلاءم مع احتياجات الوحدة الاقتصادية.

أخلاقيات مهنة المحاسبة

- تعرف الأخلاقيات على أنها معايير للتصرف والسلوك التي نتوقع أن يتبعها الناس وتتعلق بفعاليات الفرد اليومية. وقد أوصت المنظمات والجمعيات بضرورة توفر سلوكيات وأخلاقيات مهنية تتمثل في الصدق والأمانة والموثوقية ليكون عمل المحاسب مقبولاً في المجتمع، فالمحاسب لو لم تحكمه أخلاقيات مهنية لتصرف بصورة كفيفة وبالتالي قد يسيء للمشروع أو للعاملين. وبالنسبة لمبادئ أخلاقيات الأعمال للمحاسب فتتمثل بـ:
- 1- الموثوقية: على المحاسب أن يكون موثقاً به أميناً في أدائه لواجباته الوظيفية والمهنية وتتطلب الثقة به أن يتصف سلوكه بالنزاهة والصدق والأمانة والاستقامة والسرية.
 - 2- المشروعية: على المحاسب أن يتثبت من مشروعية كل ما يتعلق بعمله وأداء واجباته وخدماته الوظيفية والمهنية في ضوء الأحكام والمبادئ القانونية.
 - 3- الكفاءة المهنية وإتقان العمل: ينبغي للمحاسب أن يكون مؤهلاً لكل ما يقوم به من مهام وأن يؤدي واجباته وخدماته الوظيفية والمهنية على الوجه الأكمل من العناية والإتقان ولا يدخر جهد في سبيل وفائه بمسؤولياته مجتمعة تجاه مهنته ورؤسائه.
 - 4- الموضوعية: ينبغي للمحاسب أن يكون عادلاً متجرداً ومحايلاً غير متحيزاً.
 - 5- السلوك الإيجابي: يجب أن تتسق سلوكيات وتصرفات المحاسب مع القيم الإنسانية في التعامل مع الطاقم الوظيفي في منظمته.

علماً أنه هناك مبادئ مشتركة بين المبادئ العامة للأخلاق وأخلاقيات أعمال المحاسبة كالثقة والموضوعية وإتقان العمل، ومبادئ أخرى موجودة في المبادئ العامة فقط كالإحساس بالمسؤولية وأخرى موجودة في مبادئ أخلاقيات أعمال المحاسبة فقط والتي تركز على الأسس المهنية والمعايير الفنية. ويمكن تصنيف أخلاقيات الأعمال للمحاسب والتي تتحكم في فاعلية مخرجات النظام المحاسبي بمجموعتين هما:

1- أخلاقيات أعمال مهنية

وتؤكد هذه الأخلاقيات على تدعيم درجة الثقة بالمعلومات المحاسبية المنتجة والمتضمنة الحياد وعدم التحيز حيال المصالح المتعارضة لمستخدمي هذه المعلومات، وصدق المعلومات أي أن تصور المضمون الذي تهدف إليه تمثيلاً صادقاً، والموضوعية في المعلومات المفروضة والقدرة والخبرة المهنية والفنية والعلمية وبما يفي بإتقان العمل الموكل إليه ويكون منبع هذه الأخلاقيات قانونياً أي ملزمة من جهات إدارية وفنية أعلى لذا تغلب على هذه الأخلاقيات صفة

الإلزام في التطبيق بناءً على قاعدة قانونية تعاقب المخالف لهذه والقواعد والمبادئ التي يجب أخذها بالاعتبار عند إعداد تقارير المالية.

2- أخلاقيات أعمال ذاتية

وتتمثل هذه الأخلاقيات بمفهوم نسبي داخل الإنسان وهو الإيمان والذي ينبثق عنه مجموعة مبادئ ذهنية كالانضباط وإتباع السلوك الأخلاقي الصحيح والنزاهة أي تجنب التصرفات التي من شأنها تولد ضغوط تؤثر على تصرفاته والأمانة والمحافظة على الوعد والشفافية أي تقديم صورة حقيقة لكل ما يحدث والإحساس بالمسؤولية ومشروعية العمل الذي يقوم به والحفاظ على سرية المعلومات داخل الوحدة والعدالة وهذه المبادئ الأخلاقية تعزز أو تضعف داخل المحاسب بحسب درجة الإيمان الذي بداخله بكل من هذه المبادئ. وتكون القاعدة المنبثقة عن هذا الإيمان هو إحساس ديني أو عرفي أو اجتماعي تحدد في ظل البيئة التي يعيش فيها المحاسب.

وتنعكس هذه الأخلاقيات في عمل المحاسب عند مواجهة المشكلة الأخلاقية والمتمثلة بالضغوط المعنوية والمادية من الغير أو من داخل المحاسب كإنسان عند اتخاذ قرار يسمح بمضمونه باختيار أكثر من بديل أو تعارض مع قاعدة محاسبية محددة ولحل مثل هكذا تعارض أخلاقي (المشكلة الأخلاقية) على المحاسب إتباع الخطوات الآتية:

1- الاعتراف بوجود المشكلة الأخلاقية. 2- تحديد الحلول الملائمة. 3- اختيار أفضل بديل أخلاقي لحل المشكلة.

أسئلة الفصل الأول

س1/ ما هو المفهوم العلمي لكل مما يأتي:
المحاسبة، التدقيق البيئي، المحاسبة المالية، السجلات القانونية، ماسك الدفاتر، المشروع الفردي، الربح، الوحدة الاقتصادية، الموجودات الثابتة، المطلوبات المتداولة.

س2/ علل ما يلي:

- 1- تعرف المحاسبة على أنها علم وفن.
- 2- تعد المحاسبة في أي مشروع مركز تجمع الأعصاب وهي العقل المفكر الذي يسيطر على الجهاز العصبي للمشروع.
- 3- يمكن للمحاسب القيام بأعمال كاتب الحسابات ولا يمكن العكس.
- 4- من أهداف المحاسبة تبويب وتصنيف العمليات المالية في حسابات مستقلة.
- 5- تعد التكلفة التاريخية إحدى الفروض المحاسبية.

س3/ أجب ب (صح) أو (خطأ) عن الجمل التالية مع تصحيح الخطأ إن وجد.

- 1- اعتبرت المحاسبة في المرحلة الثانية من تطورها أن صاحب المشروع المهتم الوحيد بنتيجة النشاط للمشروع.
- 2- يقوم المحاسب باتخاذ القرارات على مختلف المستويات في الوحدة الاقتصادية.
- 3- تقوم المحاسبة بقياس النشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية من خلال قياس الدخل القومي.
- 4- يختص كاتب الحسابات بعملية التسجيل في الدفاتر والسجلات المحاسبية وإعداد التقارير وتحليلها.

س4/ ما هي العوامل التي أسهمت في تطور المحاسبة.

س5/ اذكر فروع المحاسبة وشرح واحدة منها.

س6/ وضح علاقة المحاسبة مع كل من الإدارة والاقتصاد.

س7/ اختر الإجابة أو الإجابات الصحيحة:

1- تعد القوائم المالية تطبيقاً لمبدأ:

- أ- الكلفة التاريخية
- ب- التحقق
- ج- الاستمرارية
- د- الإفصاح

2- تعد وحدة محاسبية مستقلة:

- أ- المشروع الفردي
- ب- شركات الأشخاص
- ج- شركات الأموال
- د- كل ما سبق صحيح

3- من المؤشرات التي تنطبق على المشروع الفردي:

- أ- المسؤولية محددة
- ب- تفرض الضريبة على المالك
- ج- وحدة قانونية
- د- كل ما سبق صحيح

4- إحدى فروع المحاسبة تهتم بإعداد القوائم المالية (قائمة المركز المالي والدخل والتدفقات):

- أ- المحاسبة المالية
- ب- محاسبة التكاليف
- ج- المحاسبة الإدارية
- د- تدقيق الحسابات

5- هناك علاقة قوية بين المحاسبة وأحدى فروع المعرفة إذ أن الأفكار المستخدمة في المجال المحاسبي مستمدة من المفاهيم الخاصة بهذا الفرع:

- أ- الإحصاء
- ب- القانون
- ج- الاقتصاد
- د- الإدارة

6- من العوامل التي أدت إلى تطور المحاسبة:

- أ- الثورة الصناعية
- ب- الجمعيات المحاسبية
- ج- ظهور الحاسوب
- د- كل ما سبق صحيح

7- يطلق على أحدى فروع لمحاسبة بالمحاسبة القانونية هو:

- أ- المحاسبة المالية
- ب- محاسبة التكاليف
- ج- المحاسبة الإدارية
- د- تدقيق الحسابات

8- تغلب على هذه الأخلاقيات صفة الإلزام في التطبيق بناءً على قاعدة قانونية تعاقب المخالف لهذه الخصائص والقواعد والمبادئ التي يجب أخذها بالاعتبار عند إعداد تقارير المالية.

- أ- المهنية
- ب- المكتسبة
- ج- الذاتية
- د- كل ما سبق صحيح

9- يجب أن تتوفر فيهم شروط وصفات معينة والخبرة والكفاءة العالية، ويقوم بتأدية الخدمات التالية: التدقيق ، الخدمات الضريبية ، خدمات استشارية للإدارة.

- أ- المحاسب القانوني
- ب- مصمم النظم
- ج- المحاسب
- د- كل ما سبق صحيح

10- هناك من المستخدمين للمعلومات هدفهم تقديم النصح والإرشاد للمستثمرين هم:

- أ- الإدارة
- ب- المحللون الماليين
- ج- الملاك
- د- الحكومة

11- تعد من الخصائص الفرعية لخاصية الملائمة في المعلومات المحاسبية:

- أ- الحياد
- ب- الموضوعية
- ج- الوقتية
- د- كل ما سبق خطأ

نظرية القيد المفرد هي نظرية محاسبية قديمة قبل ظهور القيد المزدوج وهي تقوم على جرد أصول والتزامات المنشأة في بداية الفترة وجردها مرة أخرى في نهاية الفترة ويكون الفرق هو الربح أو الخسارة أما نظرية القيد المزدوج والمعروفة لدى الجميع فهي تعتمد على تسجيل كافة العمليات بقيد له طرفين أحدهما مدين والآخر دائن لينتج في النهاية ميزان مراجعة يمكن من خلاله عمل الحسابات الختامية.

ماهو القيد المفرد

يمكن تعريف نظرية القيد المفرد بأنها النظرية التي يتم من خلالها قيد طرف واحد من العملية وهو الطرف الخارجي الآخر الذي يتعامل معه المشروع – ويسمى القيد الوحيد الجانب.

ماهو القيد المزدوج

طريقة القيد المزدوج: تقتضي هذه الطريقة بتسجيل كل معاملة مالية في طرفين مختلفين أحدهما مدين والآخر دائن، وفي حسابين (أو أكثر)

شروط القيد المزدوج

1-اثبات تاريخ الذي تمت بيها العملية (بيع – شراء-إيداع – سحب)

2-تحليل العملية الى حساب مدين ودائن

3-شرح تفصيلي للقيد

4-انهاء القيد بتاريخه اي غلق القيد

اهم القيود المحاسبية التي سوف يتم استخدامها في اي منشأة

1-قيد الشراء نقدا ويكتب كلاتي

من ح/ البضاعة (المشتريات)

الى ح/ الصندوق

2 قيد الشراء بالاجل

من ح /البضاعة (المشتريات)

الى ح/ دائنون

3-قيد البيع نقدا

من ح/ الصندوق

الى ح/ المبيعات

4- قيد البيع بالاجل

من ح/ المدينون

الح / الصندوق

5- الشراء نقدا والاياداع بالصندوق

من ح/ الصندوق

الى ح/ راس المال

اساليب تطبيق القيد المحاسبي

1- اسلوب المعادلة : ويقصد به تحليل الاثر الذي تحدثه العمليات المالية على عناصر المركز المالي سواء كان هذا الاثر بالزيادة او النقصان ولتطبيق هذا الاسلوب ينبغي تحديد مايلي

- تحديد المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين
- تحليل العمليات المالية بعد التاريخ المعين الى طرفين دائن ومدين
- تحديد اثر العمليات المالية على عناصر المركز المالي
- اعداد مركز مالي جديد للمنشأة
- ماهي اهم المفاهيم التي تعتمد عليها اسلوب المعادلة
- 1-العناصر المحاسبية وتشمل الموجودات(الاصول) ومنها الثابتة والمتداولة والافرى
- المطلوبات (الخصوم او الالتزامات) وتشمل مطلوبات طويلة الاجل مطلوبات قصيرة الاجل -مطلوبات افرى
- راس المال (حقوق الملكية)
- 2-المعادلة المحاسبية (معادلة الميزانية) ويقصد بها التوازن بين مجموعة الموجودات ومجموعة المطلوبات للمنشأة اي ان
- الموجودات = المطلوبات + راس المال (حقوق الملكية)
- 3- تأثير العمليات المالية على عناصر المعادلة وهو التغير الذي يحدث على عناصر المعادلة بالزيادة والنقصان بعد تثبيت راس المال للمنشأة في تاريخ معين

ماهي الاطراف المدينة والدائنة في العمليات المالية

1-اي زيادة في اي عنصر من عناصر الموجودات يتأثر ببيها الطرف المدين لان الموجودات مدينة

2-اي نقص في عناصر الموجودات يعتبر دائن

3-كل زيادة بعناصر المطلوبات او راس المال تعتبر دائنة لانها بطبيعتها دائنة

4- كل نقصان في راس المال او المطلوبات يعتبر مدين

ماهي الاساليب التي نتبعها لغرض المحافظة على موازنة المعادلة:

	الزيادة او النقصان	ما مايقابلها بالعادلة لتحقيق التوازن
1	زيادة عنصر من عناصر الموجودات	زيادة عنصر من عناصر المطلوبات وراس المال. او نقصان عنصر من عناصر الموجودات
2	زيادة عنصر المطلوبات وراس المال	زيادة عنصر من عناصر الموجودات او نقصان عنصر من عناصر المطلوبات وراس المال
3	نقص في عنصر من عناصر الموجودات	زياده عنصر من عناصر الموجودات او نقصان عنصر من عناصر المطلوبات وراس المال
4	نقصان عنصر من عناصر المطلوبات وراس المال	زيادة بعنصر من عناصر المطلوبات وراس المال او نقص عنصر من عناصر الموجودات

مثال : فيما يلي المركز المالي لمنشأة احمد كما في 31/12/ 2021

الموجودات قائمة المركز المالي كما في 31/2/12 المطلوبات

الصندوق 150000	دائنون 15000
مباني 100000	راس المال 300000
مدينون 25000	
اثاث 40000	
315000	315000

والتالي العمليات المالية التي جرت في شهر كانون الثاني من عام 2022

- 1- اشترت المنشأة اثاث بمبلغ 70000 دينار على الحساب.
 - 2- سددت المنشأة الى أحد الدائنون مبلغ 50000 دينار نقداً.
 - 3- سدد أحد المدينون مبلغ 20000 دينار نقداً.
- المطلوب: إيضاح أثر العمليات السابقة على معادلة الميزانية باستخدام أسلوب المعادلة .
- الحل

الموجودات = المطلوبات + حقوق الملكية			
صندوق + مباني + مدينون + أثاث =	الدائنون + رأس المال		
150000 + 100000 + 25000 + 40000 +	300000 + 15000		
70000	70000		
1- 150000 + 100000 + 25000 + 110000 +	300000 + 85000		
2- (50000)	300000 + 35000		
100000 + 25000 + 110000 +	35000 + 300000		
3- 20000			
(20000)			
120000 + 100000 + 5000 + 110000 +	300000 + 35000		

صندوق 120000	35000 دائنون
مباني 100000	300000 رأس المال
مدينون 5000	
اثاث 110000	
335000	335000

اجمالي المطلوبات

اجمالي الموجودات

مالفرق بين الدائن والمدين

لدائن: هو من دفع أو أعطى مبلغ من المال أو سلعة أو خدمة.

المدين: هو من قبض أو أخذ مبلغ من المال أو سلعة أو خدمة.

المبيعات -----> دائماً دائنه [الى ح] .

في حالة البيع على الحساب -----> المدينين -----> دائماً في الجانب المدين .

عند السداد في حالة البيع على الحساب -----> المدينين

لأصول أو المصروفات أو المسحوبات هي حسابات ذات طبيعة (مدينة) 0

. رأس المال أو الخصوم أو الإيرادات هي حسابات ذات طبيعة (دائنة)

في كل علاقة ائتمانية، هناك مدين ودائن: المدين هو المقرض، والدائن هو المُقرض.

متى يتحول الدائن مدين و المدين دائن؟

يوثر كل من المدين والدائن على الحسابات على النحو التالي: كلما زادت الأصول أصبحت مدين وكلما نقصت أصبحت دائن.

عند زيادة المصروفات تصبح مدين وكلما نقصت أصبحت دائن.

إذا زادت الخصوم أصبحت دائن وإذا نقصت أصبحت مدين.

الموجودات (الأصول) الثابتة: وهي الموجودات التي تستغل داخل الوحدة الاقتصادية لأكثر من فترة مالية واحدة كالآلات والعقارات والأثاث وغيرها.

المطلوبات (الالتزامات) الثابتة/ طويلة الأجل: وهي الالتزامات التي يستحق سدادها خلال فترة زمنية تزيد عن سنة مالية واحدة مثل القروض العقارية او الصناعية والسندات وأوراق الدفع طويلة الأجل.

الفصل الثاني

طرق تسجيل العمليات المالية

يقصد بالعمليّة المالية هي تلك العمليّة التي تحدث في المشروع وتؤثر على مبلغ أو طبيعة أحد الحسابات المعمول بها في هذا المشروع أما تسجيل العمليات المالية فهو عبارة عن إثبات الأحداث المالية ذات الأثر الاقتصادي التي تجريها المنشأة. بمعنى آخر إثبات الأحداث الاقتصادية ذات القيم المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية، ويتم هذا التسجيل في الدفاتر والسجلات المحاسبية وفقاً للتسلسل التاريخي لحدوث العمليات، ومن خلال عمليات التسجيل يمكن تحديد نتيجة النشاط للوحدة الاقتصادية من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة وإمكانية أظهار المركز المالي في نهاية الفترة لتلك الوحدة فضلاً عن العديد من المعلومات الأخرى. فالمحاسبة لا تسجل كل الأحداث الاقتصادية بل تسجل الأحداث الاقتصادية المالية أما الأحداث الاقتصادية غير المالية فلا يتم تثبيتها محاسبياً مثل عمليات الإنتاج وخزن ونقل البضائع تعيين الموظفين، نقلهم، التعاقدات، عرض العطاء... الخ. أما طرق التسجيل فهناك طريقتين هما:

أولاً: طريقة القيد المفرد

تكتفي بعض المنشآت بأن تسجل جانب واحد من عملياتها وهو المتعلق بالأشخاص الذين يتعاملون معها فتحفظ لهذا الغرض بسجل يضم الحسابات الشخصية للمدينين والدائنين وقد تحتفظ بسجل لقيد عملياتها النقدية وآخر لقيد عملياتها مع المصرف. وتتبع هذه الطريقة في المنشآت الصغيرة ذات العمليات المحدودة وتكتفي هذه المنشآت أن تسجل في دفاترها غير الكاملة طرفاً واحداً من طرفي العملية المالية وهو عادة الطرف الخارجي (العميل أو المورد) أما الطرف الآخر من العملية فيمثله صاحب المشروع نفسه، لذا يتم تسجيل بعض العمليات التي تحدث في المشروع، وهي عمليات الشراء أو البيع على الحساب فقط، بهدف تحديد ديون المشروع على الآخرين، أو تحديد ديون الآخرين على المشروع، أما العمليات النقدية من قبض أو صرف فلا يتم إثباتها في أغلب الأحيان. وعلى ذلك يمكن تعريف طريقة القيد المفرد بأنها الطريقة التي تعتمد فيها بعض المنشآت على تسجيل طرف واحد من عملياتها المالية وهو الطرف المرتبط بالأشخاص المتعاملين معها. ولعل السبب الأساسي في استخدام هذه الطريقة هو عدم تحرير أية مستندات للعملية المالية (مثل مستند القبض أو الصرف أو القيد) في مثل هذا النوع من المشروعات، ومن أمثلة هذه المشروعات المهن الحرة البقالة ومحلات النجارة، وتصليح السيارات. الخ حيث قد يستخدم أصحاب هذه المشروعات دفترًا واحداً لبيان موقفهم من الغير (المديونية والدائنية) إذ يخصص لكل عميل أو مورد صفحة مستقلة تبين إجراءات البيع أو الشراء على الحساب وعمليات تسديد الغير لأثمان البضاعة أو تسديد المشروع للغير لأثمان تلك المشتريات. ووفقاً لهذه الطريقة يقتصر تسجيل العمليات المالية في دفاتر المنشأة على ما يلي:

- 1- العمليات المتعلقة بحركة النقدية الواردة للمنشأة في صورة مقبوضات أو صادرة بصورة مدفوعات.

2- العمليات المتعلقة بالعملاء الذين تباع لهم المنشأة بضائعها أو منتجاتها.

3- العمليات المتعلقة بالموردين الذين تشتري منهم المنشأة البضائع أو المنتجات.

لذا فإن البيانات التي يمكن الحصول عليها من دفاتر المنشأة في أي وقت لا تتضمن

سوى:

أ- النقدية الموجودة في الصندوق.

ب- الديون المتحققة للمنشأة تجاه العملاء (المدينون).

ج- الديون المستحقة على المنشأة لمورديها (الدائنون).

من هذا يتضح أن البيانات التي نظمناها دفاتر المنشأة ناقصة ولا تكفي لتمكينها من التعرف على مركزها المالي أو من استخلاص نتيجة نشاطها من ربح أو خسارة على الوجه السليم.

إن تحديد نتيجة نشاط أي منشأة من ربح أو خسارة يتم خلال طريقتين هما:

- 1- المقارنة بين قيمة رأس المال في أول المدة وآخرها ، فيكون هناك ربحاً إذا كان رأس المال آخر المدة أكبر من رأس المال أول المدة ، وبالعكس في حالة الخسارة.
- 2- المقارنة بين إيرادات المنشأة ومصروفاتها ، فيكون هناك ربحاً إذا كانت الإيرادات أكبر من المصروفات ، وبالعكس في حالة الخسارة.

من ذلك نلاحظ أن الطريقة الأولى تمثل التغير في صافي المركز المالي للمنشأة ، فيما بين أول المدة ونهايتها في حين أن الطريقة الثانية تمثل مجموع القيم الموجبة والسالبة التي ساهمت في تحقيق هذا التغير.

وفي ظل نظرية القيد المفرد يتم تحديد نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة من خلال المقارنة بين صافي المركز المالي (رأس المال) أول المدة وآخرها وهو المعتمد غالباً ، أو المقارنة من خلال إيجاد فرق التغير في الموجودات في أول المدة وآخرها من جهة ، وفرق التغير في المطلوبات (الالتزامات للغير) في أول المدة وآخرها.

المعادلات الخاصة بنظرية القيد المفرد

هناك مجموعة معادلات رياضية يمكن من خلالها تحديد صافي الربح والخسارة في الوحدات الاقتصادية التي تعتمد القيد المفرد في تسجيل عملياتها وهذه المعادلات هي:

$$1- \text{صافي المركز المالي في أول المدة} = \text{أجمالي الموجودات في أول المدة} - \text{أجمالي المطلوبات في أول المدة}$$

$$2- \text{صافي المركز المالي في آخر المدة} = \text{أجمالي الموجودات في آخر المدة} - \text{أجمالي المطلوبات في آخر المدة}$$

$$3- \text{صافي الربح (أو الخسارة)} = \text{صافي المركز المالي في آخر المدة} - \text{صافي المركز المالي في أول المدة}$$

فإذا كانت النتيجة موجبة فهذا يعني تحقيق ربح أما إذا كانت النتيجة سالبة فهذا يعني حصول خسارة.

ويتم اعتماد المعادلة (3) لتحديد صافي الربح أو الخسارة في حالة افتراض عدم وجود أي مسحوبات أو إضافة إلى رأس المال خلال السنة المالية. أما في حالة وجود ذلك فإنه للوصول إلى صافي الربح أو الخسارة فإن المعادلة تكون بالصيغة الآتية:

$$4- \text{صافي الربح (أو الخسارة)} = \text{صافي المركز المالي في آخر المدة} - \text{صافي المركز المالي في أول المدة} + \text{المسحوبات} - \text{الإضافات إلى رأس المال}$$

وفي حالة وجود أي تسويات جردية للمقدمات والمستحقات فإن المعادلة تكون بالصيغة الآتية:

$$5- \text{صافي الربح (أو الخسارة)} = \text{المعادلة (4)} - \text{المصروفات المستحقة} + \text{الإيرادات المستحقة} - \text{الإيرادات المستلمة} + \text{مصرفات مدفوعة مقدماً}$$

وتوضيح المعادلات السابقة من خلال القائمة الآتية:

xx	صافي المركز المالي في آخر المدة
(xx)	(-) صافي المركز المالي في أول المدة
xx	ربح أو (خسارة) قبل المسحوبات والإضافات
	يضاف
xx	+ المسحوبات
xx	+ الإيرادات المستحقة
xx	+ المصروفات المدفوعة مقدماً
xx +	
	يطرح
(xx)	- الإضافات
(xx)	- المصاريف المستحقة
(xx)	- إيرادات مستلمة مقدماً
(xx)-	
xx	صافي ربح أو خسارة

وللمساعدة في توضيح تطبيق المعادلات السابقة ندرج أدناه مثال على ميزانية عمومية (قائمة مركز مالي) لبيان عناصر الموجودات والمطلوبات ورأس المال:

ميزانية عمومية (قائمة مركز مالي) في 20 / 12 / 31	
المطلوبات ورأس المال	الموجودات
xx أ- المطلوبات المتداولة	xx أ- الموجودات المتداولة
أوراق دفع (أ.د.)	بضاعة 12/31
دائنون	الصندوق
المصرف (سحب على المكشوف)	المصرف
xx ب- المطلوبات طويلة الأجل	المدينون
القروض والسندات	أوراق قبض (أ.ق)
xx ج- المطلوبات الأخرى	استثمارات مالية (أسهم وسندات)
مصروفات مستحقة	xx ب- الموجودات الثابتة
إيرادات مستلمة مقدماً	أراضي
	مباني
	أثاث
	سيارات
د- حقوق الملكية (رأس المال)	xx ج- موجودات غير ملموسة
رأس المال	شهرة المحل
+ صافي الربح	براءة الاختراع
- المسحوبات الشخصية	العلامة التجارية
xx صافي رأس المال	xx د- موجودات أخرى
	مصروفات مدفوعة مقدماً
	إيرادات مستحقة
	نفقات التأسيس
xxxx	أجمالي الموجودات
أجمالي المطلوبات ورأس المال	xxxx

مثال 1:

بدأ التاجر كمال عمله التجاري في 1/1/2008 برأس مال قدره 110000 دينار وفي نهاية السنة وجد أنه يملك بضاعة بقيمة 40000 دينار وأثاث 20000 دينار ونقد 30000 ومباني 60000 دينار ودائنون 15000 دينار.

المطلوب: قياس نتيجة النشاط إذا علمت أن التاجر يعتمد طريقة القيد المفر في إثبات العمليات المالية لديه.

الحل:

صافي المركز المالي في أول المدة = أجمالي الموجودات في أول المدة - أجمالي المطلوبات في أول المدة

صافي المركز المالي (رأس المال) في أول المدة = 110000 دينار

صافي المركز المالي في آخر المدة = أجمالي الموجودات في آخر المدة - أجمالي المطلوبات في آخر المدة

صافي المركز المالي في آخر المدة = البضاعة + أثاث + الصندوق + المباني - الدائنون

صافي المركز المالي في آخر المدة = 40000 + 20000 + 30000 + 60000 - 15000

صافي المركز المالي في آخر المدة = 150000 - 15000 = 135000 دينار

صافي الربح (أو الخسارة) = صافي المركز المالي في آخر المدة - صافي المركز المالي في أول المدة

صافي الربح = 135000 - 110000 = 25000 دينار ربح

مثال 2:

تتبع محلات السلام التجارية طريقة القيد المفرد في إثبات العمليات المالية فيها وقد أمكن الحصول على البيانات التالية الخاصة عن الموجودات والمطلوبات في أول السنة وآخرها عن سنة 2009:

أسم الحساب	2009/1/1	2009/12/31
الصندوق	35000	30000
أثاث	23000	25000
بضاعة	60000	40000
مباني	120000	120000
مدینون	12000	14000
دائنون	9000	12000

وكانت المسحوبات الشخصية لصاحب المشروع خلال السنة 18000 دينار أما الإضافة إلى رأس المال فكانت بمقدار 5000 دينار.

المطلوب: قياس نتيجة النشاط لمحلات السلام التجارية ومن ثم تصوير ذلك بقائمة.

الحل:

صافي المركز المالي في أول المدة = أجمالي الموجودات في أول المدة - أجمالي المطلوبات في أول المدة

صافي المركز المالي 1/1 = الصندوق + أثاث + البضاعة + المباني + مدينون - الدائنون

صافي المركز المالي 1/1 = 35000 + 23000 + 60000 + 120000 + 12000 - 9000

صافي المركز المالي 1/1 = 240000 - 9000 = 231000 دينار

صافي المركز المالي في آخر المدة = أجمالي الموجودات في آخر المدة - أجمالي المطلوبات في آخر المدة

صافي المركز المالي 12/31 = الصندوق + أثاث + البضاعة + المباني + مدينون - الدائنون

صافي المركز المالي 12/31 = 30000 + 25000 + 40000 + 120000 + 14000 - 12000

صافي المركز المالي 12/31 = 229000 - 12000 = 217000 دينار

صافي الربح = صافي المركز المالي 12/31 - صافي المركز المالي 1/1 + المسحوبات - الإضافة إلى رأس المال (أو الخسارة)

صافي الربح (الخسارة) = 217000 - 231000 + 18000 - 5000

صافي (الخسارة) = (1000) دينار خسارة

قائمة نتيجة النشاط لمحات السلام التجارية في 2009/12/31

صافي المركز المالي في آخر المدة 217000
(-) صافي المركز المالي في أول المدة (231000)

(خسارة) قبل المسحوبات والإضافات (14000)
يضاف

+ المسحوبات 18000
18000

يطرح - الإضافات (5000)
(5000)

صافي خسارة (1000)

ثانياً: طريقة القيد المزدوج

تقوم طريقة القيد المزدوج على أساس أن أية عملية من العمليات ذات الأثر المالي تتم بين طرفين مما يتطلب تحليل هذه العملية وتسجيلها بالشكل الذي يمكن معه تحديد أثرها على الطرفين المتعاملين وعلى ذلك فإنه يتم تحليل العملية المالية إلى طرفين هما:
الطرف الأول: المنشأة.
الطرف الثاني: الغير الذي تتعامل معه المنشأة.

وفي ضوء هذا التحليل يتم تسجيل العملية في دفاتر المنشأة بحيث يمكن التعرف على طرفي كل عملية بسهولة وتتبع أثرها المباشر على نشاط المنشأة ، وترتب على إتباع هذه الطريقة عدة تفسيرات لاستخدامها وهي تخصيص الحسابات (ويقوم على افتراض أن كل عملية تتم بين شخصين أحدهما مدين بقيمة ما استلم والآخر دائن بقيمة ما أعطى وبالتالي فإن كل شخص يمثل حساب) ومعادلة الميزانية (وتقوم على افتراض وجود أثر متوازن على عناصر الميزانية) وتحليل العمليات أو المعاملات (أن الاهتمام ينصب على العمليات ذاتها وذلك من حيث الأثر الذي تحدثه كل عملية على طرفيها) بحيث يكون القيد بالصيغة الآتية:

xx من حـ/ الطرف المدين (منه) الطرف الذي أخذ الأخذ ← أستلم
xx إلى حـ/ الطرف الدائن (له) الطرف الذي أعطى العاطي ← أعطى

أي أن الطرف الذي أخذ يكون في الطرف المدين من القيد والطرف الذي أعطى يكون في الطرف الدائن من القيد.

إن الأسس التي تبنى عليها هذه الطريقة هي:

- 1- إن كل عملية ذات قيمة مالية تتضمن مبادلة قيمة وانتقال شيء ذي قيمة بين طرفين هما الطرف الأول الذي يأخذ أو يستلم القيمة ، والطرف الثاني الذي يعطي أو يسلم القيمة.
- 2- يكون الطرف الذي أستلم أو أخذ القيمة مديناً لهذه القيمة والطرف الذي سلم أو أعطى القيمة يعتبر دائناً بنفس القيمة.

وتسجل العمليات المالية وفق الطريقة أعلاه ويطلق على هذا النموذج مصطلح القيد البسيط.

ويقصد بالقيد البسيط أن كل عملية مالية يجب أن يتأثر بها حسابين يتم إثبات أحدهما في الطرف المدين والثاني في الطرف الدائن ، أما القيد المركب فيقتصر فقط في الحالات التي يكون فيها طرفي العملية أو أحدهما شاملاً لأكثر من حساب.

ولإثبات العمليات المالية وفق القيد المزدوج هناك مجموعة خطوات إرشادية تبسط عملية الإثبات والتسجيل هي:

- 1- تحديد الحسابات المتأثرة بالعملية المالية.
- 2- تحديد الأخذ وتحديد العاطي.
- 3- وضع الأخذ في الطرف المدين (منه) من القيد والعاطي في الطرف الدائن (له) من القيد.
- 4- إثبات القيد بالقيمة (الدينار) وليس بالكمية والتأكد من توازن القيد من حيث تساوي الطرف المدين مع الطرف الدائن من القيد فضلاً عن إثبات شرح القيد.

مثال 5:

قم بإثبات القيد المحاسبي للعمليات أدناه:

- 1- اشترى كريم بضاعة بمبلغ 5000 دينار من حسن نقداً.
5000 من حـ/ البضاعة (المشتريات) الطرف المدين (منه) الطرف الذي أخذ الأخذ أستلم
5000 إلى حـ/ الصندوق الطرف الدائن (له) الطرف الذي أعطى العاطي أعطى
شراء بضاعة نقداً(شرح القيد)

2- تم بيع أثاث إلى خالد على الحساب بمبلغ 10000 دينار.
10000 من ح/ المدينون(خالد) الطرف المدين (منه) الطرف الذي أخذ الأخذ
10000 إلى ح/ أثاث الطرف الدائن (له) الطرف الذي أعطى العاطي
أستلم أعطى
بيع أثاث بالأجل لخالد

3- في 2009/6/1 تم شراء سيارة بمبلغ 100000 دينار نقداً.
100000 من ح/ السيارة الطرف المدين (منه) الطرف الذي أخذ الأخذ
100000 إلى ح/ الصندوق الطرف الدائن (له) الطرف الذي أعطى العاطي
أستلم أعطى
شراء سيارة نقداً

4- في 2010/1/1 بدأ عمار عمله التجاري بمبلغ 20000 دينار أودعها في الصندوق.
20000 من ح/ الصندوق الطرف المدين (منه) الطرف الذي أخذ الأخذ
20000 إلى ح/ رأس المال الطرف الدائن (له) الطرف الذي أعطى العاطي
أستلم أعطى
بدأ العمل التجاري

بناءً على ما سبق (حول تحليل العمليات المالية وفق القيد المزدوج) يمكن استنتاج ما يلي:

1- إن التحليل يركز على فكرتين أساسيتين هما الازدواج والتوازن ، ويقصد بالازدواج أن لكل عملية مالية طرفين. أحدهما مدين Debit، والآخر دائن Credit إي أن كل عملية مالية يترتب عليها آثار مزدوجة تتمثل في مديونية أحد الأطراف وهو الذي حصل على القيمة أو المنفعة ودائنية الطرف الآخر الذي فقد القيمة أو المنفعة. أما التوازن وهو ضرورة تساوي القيمة الدائنة مع القيمة المديونة.

2- يرمز لكلمة مدين بكلمة (منه) وكلمة دائن بكلمة (له).

3- ينظر هذا التحليل إلى المنشأة كشخصية معنوية مستقلة عن صاحبها ، بمعنى أن التحليل إلى طرف دائن وآخر مدين إنما ينصب على أثر هذه العمليات على المنشأة ذاتها من حيث علاقتها بالغير.

هناك بعض الأسس التي اعتمدت لتأكيد تطبيق طريقة القيد المزدوج وهذه الأسس تمثلت بطريقة معادلة الميزانية وتم بيان أثر العمليات المالية وفق هذه الطريقة من خلال أسلوبين الأول من خلال إعداد قائمة الميزانية عقب كل عملية (أسلوب المعادلة) والثاني تسجيل التغيرات في حسابات مستقلة (أسلوب الحساب) وفيما يلي شرح بشيء من التفصيل لهذه الطريقة والأساليب المتبعة فيها:

طريقة معادلة الميزانية كأساس في تطبيق القيد المزدوج

تفسر هذه الطريقة فكرة القيد المزدوج استناداً إلى تحليل أثر العمليات المالية على عناصر المركز المالي للمنشأة وتستند إلى:

1- إن لكل منشأة مركز مالي في أي لحظة معينة أو تاريخ معين يتضمن هذا المركز من جهة ممتلكات المنشأة مثل الأراضي والمباني والبضاعة والنقد ويطلق عليها أسم الموجودات ويضمن من جهة أخرى المال الذي خصصه مالك أو ملاك المنشأة لممارسة النشاط والذي يسمى رأس المال مضافاً إليه وما اقتترضته المنشأة من الغير ويطلق عليه المطلوبات.

2- إن التوازن بين مجموع قيم الموجودات من ناحية وبين مجموع قيم الحقوق من ناحية أخرى في أي لحظة أو تاريخ معين سببه أن الممتلكات تساوي رأس المال والمطلوبات وعلى ذلك فإن أي عملية تحدث في المنشأة خلال الفترة التي تلي اللحظة أو التاريخ لا بد وأن تؤثر على قيم العناصر التي يتضمنها المركز المالي مع بقاء هذا المركز في حالة توازن حتى بعد حدوث العملية المالية.

ويمكن إيضاح تأثير العمليات المالية على عناصر معادلة الميزانية من خلال أسلوبين هما:

الأسلوب الأول: أسلوب المعادلة

يقدم أسلوب المعادلة تفسيراً لطريقة القيد المزدوج وذلك باعتبار أن التحليل ينصب على الأثر الذي تحدثه العمليات المالية على عناصر المركز المالي سواء كان هذا الأثر بالزيادة أو النقصان، ويتطلب تطبيق هذا الأسلوب اتباع الخطوات الآتية:

- 1- تحديد المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين.
 - 2- تحليل كل عملية مالية تقوم بها المنشأة بعد هذا التاريخ إلى طرفين المدين والدائن حسب طريقة القيد المزدوج.
 - 3- تحديد أثر العملية على عناصر المركز المالي الذي سبق حدوثها.
 - 4- إعداد مركز مالي جديد للمنشأة.
- هناك بعض المفاهيم التي تناولها هذا الأسلوب يجب توضيحها هي:

- 1- العناصر المحاسبية.
 - 2- المعادلة المحاسبية.
 - 3- تأثير العمليات المالية على عناصر المعادلة.
- وفيما يلي شرح لهذه المفاهيم.
- المفهوم الأول- العناصر المحاسبية:**
- تتكون العناصر المحاسبية من ثلاث عناصر رئيسة هي:
- العنصر الأول: الموجودات (الأصول):** وتكون في ثلاث مجاميع فرعية هي:
- أ- الموجودات الثابتة:
 - ب- الموجودات المتداولة:
 - ج- الموجودات الأخرى:
- العنصر الثاني: رأس المال (حقوق الملكية):**
- العنصر الثالث: المطلوبات (الخصوم أو الالتزامات):** وتقسم إلى:
- أ- مطلوبات (التزامات) طويلة الأجل:
 - ب- مطلوبات (التزامات) قصيرة الأجل:
 - ج- المطلوبات الأخرى:
- المفهوم الثاني- المعادلة المحاسبية (معادلة الميزانية):**

هناك علاقة مباشرة بين مجموعة الموجودات التي تمتلكها المنشأة ومجموعة الحقوق (رأس المال) والمطلوبات، بحيث لا يمكن أن تمتلك المنشأة موجودات دون أن تكون هناك التزامات مترتبة على تلك الموجودات مساوية لها، وهذه العلاقة من شأنها إحداث توازن تلقائي بين قيمة المجموعتين ولا يمكن أن تزيد أي مجموعة في قيمتها عن المجموعة الأخرى وهي أساس فكرة توازن المعادلة ويمثل هذا توازن بين الجانبين وفق المعادلة الآتية:

$$\text{الموجودات} = \text{المطلوبات} + \text{رأس المال (حقوق الملكية)}$$

المفهوم الثالث- تأثير العمليات المالية على عناصر معادلة الميزانية:

وذلك من حيث تحليل العمليات المالية وتحديد أثر هذه العمليات على عناصر المركز المالي للمنشأة، فإذا بدأنا بمركز مالي لأي منشأة في تاريخ معين فإن أي عملية تحدث بعد هذا التاريخ سوف تغير من عناصر هذا المركز دون أن تغير من توازنه وبعبارة أخرى تؤدي العمليات المالية باختلاف أنواعها إلى أحداث تغيرات بالزيادة أو النقصان في قيم العناصر المحاسبية الأساسية لمعادلة الميزانية إلا أنها لا تغير من توازنها.

ملاحظة 1:

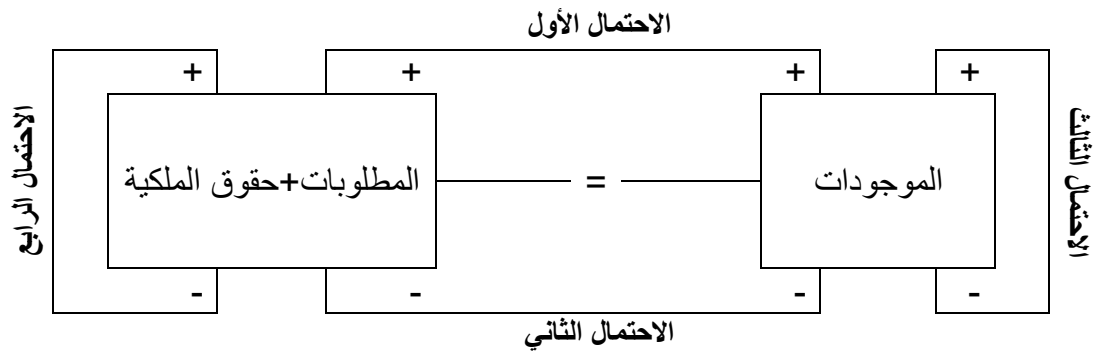
لتوضيح كيفية تحديد الأطراف المدينة والدائنة في كل عملية مالية تحدث في المنشأة يجب مراعاة الآتي:

- 1- إن أي زيادة في أي عنصر من عناصر الموجودات يتأثر بها الطرف المدين من العملية المالية (لأن الموجودات هي مدينة بطبيعتها).
- 2- إن أي نقص في أي عنصر من عناصر الموجودات يعتبر دائناً.
- 3- كل زيادة في قيمة رأس المال أو المطلوبات تعتبر دائنة (لأنها أطراف دائنة بطبيعتها).
- 4- كل نقصان في رأس المال أو المطلوبات يعد مديناً.

ملاحظة 2:

لكي تحافظ على توازن المعادلة الخاصة بالميزانية يجب مراعاة الآتي:

- 1- إن أي زيادة في عنصر الموجودات يجب أن يقابله:
 - أ- أما زيادة في عنصر آخر من عناصر المطلوبات ورأس المال.
 - ب- أو نقصان في عنصر آخر من عناصر الموجودات.
 - 2- إن أي زيادة في عنصر المطلوبات ورأس المال يجب أن يقابله:
 - أ- أما زيادة في عنصر آخر من عناصر الموجودات.
 - ب- أو نقصان في عنصر آخر من عناصر المطلوبات ورأس المال.
 - 3- إن أي نقص في عنصر الموجودات يجب أن يقابله:
 - أ- أما زيادة في عنصر آخر من عناصر الموجودات.
 - ب- أو نقصان في عنصر آخر من عناصر المطلوبات ورأس المال.
 - 4- إن أي نقصان في عنصر المطلوبات ورأس المال يجب أن يقابله:
 - أ- أما زيادة في عنصر آخر من عناصر المطلوبات ورأس المال.
 - ب- أو نقصان في عنصر آخر من عناصر الموجودات.
- وفيما يلي الشكل رقم (1) الذي يوضح الاحتمالات الأساسية في معادلة الميزانية في ظل تغير عناصره:



الشكل (1)

احتمالات التغير في عناصر الميزانية

من الشكل (1) أعلاه يتبين في الاحتمال الأول أن أي زيادة في موجود يجب أن يقابله زيادة في المطلوبات أو حقوق الملكية وبالعكس مثال ذلك شراء سيارة على الحساب (بالأجل) وهنا سيزداد احد عناصر الموجودات وهي السيارات ويزداد إحدى المطلوبات وهم الدائنون، وفي الاحتمال الثاني أن أي نقص في موجود يقابله نقص المطلوبات أو حقوق الملكية وبالعكس مثال ذلك سداد لأحد الدائنون نقداً فهنا سنخفض أحد عناصر الموجودات وهو الصندوق وسينخفض احد عناصر المطلوبات وهم الدائنون، وفي الاحتمال الثالث أن أي زيادة في موجود

يقابله نقص بموجود آخر وبالعكس مثال ذلك شراء أثاث نقداً وهنا يلاحظ انخفاض احد عناصر الموجودات وهو الصندوق وفي نفس الوقت زيادة في آخر وهي الأثاث، وفي الاحتمال الرابع أن أي زيادة في المطلوبات أو حقوق الملكية يجب أن يقابلها زيادة أخرى في المطلوبات أو حقوق الملكية وبالعكس مثال ذلك تحويل احد الدائنون إلى كمبيالة (ورقة دفع) وهنا يزداد احد عناصر المطلوبات وهي أوراق الدفع وينخفض آخر وهم الدائنون.

مثال 6:

وضح تأثير العمليات التالية على معادلة الميزانية:

- 1- زيادة في موجود ونقص في موجود آخر.
- 2- زيادة في موجود وزيادة في أحد عناصر المطلوبات.
- 3- زيادة في موجود وزيادة في رأس المال.
- 4- نقص في موجود ونقص في أحد عناصر المطلوبات.
- 5- نقص في موجود ونقص في رأس المال.
- 6- زيادة في أحد عناصر المطلوبات ونقص في رأس المال.
- 7- زيادة في أحد عناصر المطلوبات ونقص في عنصر آخر من عناصر المطلوبات.
- 8- نقص في أحد عناصر المطلوبات وزيادة في رأس المال.
- 9- زيادة في أحد عناصر حقوق الملكية مثل رأس المال ونقص في عنصر آخر مثل الأرباح المحتجزة.

الحل:

الموجودات	=	المطلوبات	+	حقوق الملكية
-1	+	(-)		
-2	+	+		
-3	+		+	
-4	(-)	(-)		
-5	(-)		(-)	
-6		+	(-)	
-7		+	(-)	
-8		(-)	+	
-9			+	(-)

مثال 7:

فيما يلي المركز المالي لمنشأة أحمد التجارية في 2008 / 12/31 :

الموجودات	قائمة المركز المالي لمنشأة أحمد التجارية في 2008/12/31	المطلوبات ورأس المال
أثاث	140000	20000
الصندوق	50000	580000
المدينون	10000	
المباني	400000	
أجمالي الموجودات	600000	600000

والتالي العمليات المالية التي جرت في شهر كانون الثاني من عام 2009:

- 1- اشترت المنشأة أثاث بمبلغ 5000 دينار نقداً.
- 2- اشترت المنشأة أثاث بمبلغ 80000 دينار على الحساب من منشأة السعد التجارية.
- 3- قام صاحب المنشأة بزيادة رأس المال بمبلغ 100000 دينار أودعه الصندوق.

- 4- تم سداد 60000 دينار نقداً لمنشأة السعد التجارية.
- 5- سدد لنا أحد العملاء مبلغ 4000 نقداً.
- 6- سحب صاحب المشروع أثاث بمبلغ 30000 دينار لاستخدامه الخاص.
- 7- تم سداد 8000 دينار لأحد الدائنين بشكل أثاث.
- 8- سدد صاحب المنشأة المتبقي في ذمة المنشأة لمنشأة السعد التجارية من ماله الخاص.

المطلوب:

- 1- إيضاح أثر العمليات السابقة على معادلة الميزانية باستخدام أسلوب المعادلة.
- 2- تصوير المركز المالي الجزئي لمنشأة احمد التجارية في نهاية كانون الثاني 2009.

الحل:

- 1- إيضاح أثر العمليات السابقة على معادلة الميزانية باستخدام أسلوب المعادلة.

الموجودات				=				المطلوبات + حقوق الملكية			
أثاث+	صندوق+	مدينون+	مباني	=	الدائنون	+	رأس المال	أثاث+	صندوق+	مدينون+	مباني
140000+	50000+	10000+	400000	=	20000	+	580000	140000+	50000+	10000+	400000
5000+	(5000)							5000+	(5000)		
145000+	45000+	10000+	400000	=	20000	+	580000	145000+	45000+	10000+	400000
80000+					80000+			80000+			
225000+	45000+	10000+	400000	=	100000	+	580000	225000+	45000+	10000+	400000
	100000+						100000+		100000+		
225000+	145000+	10000+	400000	=	100000	+	680000	225000+	145000+	10000+	400000
	(60000)				(60000)				(60000)		
225000+	85000+	10000+	400000	=	40000	+	680000	225000+	85000+	10000+	400000
	4000+	(4000)							4000+	(4000)	
225000+	89000+	6000+	400000	=	40000	+	680000	225000+	89000+	6000+	400000
	(30000)						(30000)		(30000)		
195000+	89000+	6000+	400000	=	40000	+	650000	195000+	89000+	6000+	400000
	(8000)				(8000)				(8000)		
187000+	89000+	6000+	400000	=	32000	+	650000	187000+	89000+	6000+	400000
					(20000)		20000+				
187000+	89000+	6000+	400000	=	12000	+	670000	187000+	89000+	6000+	400000

- 2- تصوير المركز المالي الجزئي لمنشأة احمد التجارية في نهاية كانون الثاني 2009.

الموجودات	قائمة المركز المالي الجزئي لمنشأة أحمد التجارية في 2009/1/31	المطلوبات ورأس المال
أثاث	187000	12000
الصندوق	89000	670000
المدينون	6000	
المباني	400000	
أجمالي الموجودات	682000	682000

تمرين 1: بالاعتماد على بيانات المثال 6 السابق قم بإثبات العمليات المالية باستخدام القيد المزدوج.

تمرين 2:

فيما يلي المركز المالي لمحلات كريم التجارية في 2008 / 12/31 :

الموجودات	قائمة المركز المالي لمحلات كريم التجارية في 2008/12/31	المطلوبات ورأس المال
أثاث	80000	10000 الدائنون
الصندوق	30000	145000 رأس المال
المدينون	5000	
أثاث	40000	
أجمالي الموجودات	155000	أجمالي المطلوبات ورأس المال 155000

والتالي العمليات المالية التي جرت خلال عام 2009:

- 1- أشتريت المحلات سيارة بمبلغ 50000 دينار دفع قيمتها صاحب المحلات من ماله الخاص.
- 2- أشتريت المحلات أثاث بمبلغ 40000 دينار على الحساب من منشأة الحامد التجارية.
- 3- تم بيع جزء من الأثاث لأحمد بمبلغ 100000 دينار أستلم نصفها نقداً والباقي على الحساب.
- 4- تم سداد ما بذمة المحلات إلى منشأة حامد نقداً.
- 5- سدد لنا أحد العملاء مبلغ 2000 نقداً.
- 6- سحب صاحب مبلغ 5000 دينار لاستخدامه الخاص.
- 7- سدد أحمد ما بذمته للمحلات نقداً.
- 8- طلب أحد الدائنين من المحلات عمل كمبيالة عن دينه البالغ 5000 دينار واستجابة المحلات لذلك.

المطلوب:

- 1- إيضاح أثر العمليات السابقة على معادلة الميزانية باستخدام أسلوب المعادلة.
- 2- تصوير المركز المالي الجزئي لمحلات كريم التجارية في نهاية عام 2009.
- 3- إثبات العمليات المالية باستخدام القيد المزدوج.

الأسلوب الثاني: أسلوب الحساب

نتيجة للانتقادات التي وجهت لأسلوب المعادلة كأساس في تطبيق القيد المزدوج وبيان أثر العمليات المالية على معادلة الميزانية حيث أنها تتطلب جهداً ووقتاً كبيراً في سبيل توضيح أثر العمليات المالية لذا تم اللجوء إلى أسلوب ثاني وهو أسلوب الحساب.

يقصد **بالحساب** هو عبارة عن جدول أو نموذج معين يظهر الزيادة والنقص في عناصر القوائم المالية كوسيلة لتبويب وتجميع العمليات والأحداث المالية التي تحدث خلال الفترة ويتكون من جانبين (جانب أيمن يسمى مدين أو منه ، جانب أيسر ويسمى دائن أو له) ويأخذ الحساب شكل حرف (T) ومن خلال هذين الجانبين يمكن إثبات وتوضيح كل التغيرات التي تحدث في أي حساب من الحسابات التي تتأثر بها العمليات المالية.

أما آلية عمل هذا الأسلوب كبديل للأسلوب السابق في توضيح أثر العمليات المالية وكأساس لتطبيق القيد المزدوج فإنه يتم فتح صفحة أو سجل مستقل لكل فقرة أو بند من بنود عناصر الميزانية يسمى هذا نموذج الصفحة أو السجل بالحساب يثبت فيه التغيرات التي تطرأ على ذلك البند بالزيادة أو النقصان نتيجة العمليات التي تقوم بها المنشأة خلال الفترة وفي نهاية الفترة يتم حصر أثر هذه التغيرات لأعداد المركز المالي. وتكون العمليات المالية دائماً ذات أثر مزدوج أي على حسابين أو أكثر مع اختلاف جانب التأثير لكلا الحسابين مع بقاء مقدار القيمة المؤثرة متساوية.

أنواع الحسابات

هناك عدة تبويبات التي يمكن من خلالها التعرف على أنواع الحسابات أهمها:
أولاً: من حيث الشخصية تقسم إلى:

1- **الحسابات الشخصية:** وتتضمن أسماء الأشخاص سواء كانوا حقيقيين أو معنويين مثل أسماء الدائنين والمدينين وتتضمن الحسابات الشخصية أيضاً حساب رأس المال وحساب جار صاحب المشروع أو جاري الشركاء ، وحساب المصرف ، وتنقسم إلى:

أ- **حسابات شخصية حقيقية** (أشخاص طبيعيين): وتتضمن أسماء أشخاص حقيقيين مثل أحمد ، محمد ، حسن ، سالم.. الخ.

ب- **حسابات شخصية معنوية** (أشخاص معنويون): وهي الحسابات الخاصة بالشركات والمنشآت التي لها شخصية مستقلة عن مالكيها مثل الشركة العامة للغزل والنسيج وشركة ألبان تكريت المحدودة ، المصارف ، .. الخ.

2- **الحسابات غير الشخصية:** وتنقسم إلى:

أ- **حسابات حقيقية:** مثل ممتلكات المنشأة (وتمثل عناصر الموجودات الثابتة في المركز المالي أي لا تقفل في نهاية السنة المالية وبعض الموجودات المتداولة كالصندوق ، والمخزون "البضاعة" على سبيل المثال) وتنقسم إلى:

- حسابات حقيقية مادية: وهي الموجودات الملموسة مثل الأراضي والمباني .. الخ.

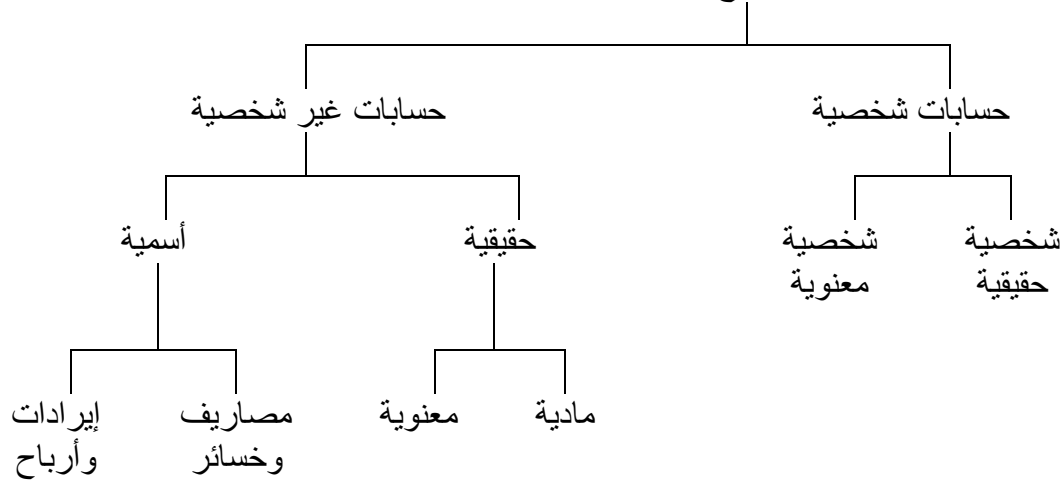
- حسابات حقيقية معنوية: وهي الموجودات غير الملموسة مثل شهرة الحل والعلامة التجارية وبراءة الاختراع .. الخ.

ب- **الحسابات الاسمية:** وهي حسابات وسيطة تفتح خلال السنة وتقفل في نهاية السنة ضمن الحسابات الختامية وتمثل هذه الحسابات:

- بالمصاريف ، أو خسائر (مثل مصاريف الماء والكهرباء ، مصاريف الإعلان ، خسائر الحريق .. الخ).

- والأرباح والإيرادات (مثل إيراد العقار ، الفوائد الدائنة ، أرباح بيع .. الخ).

ويمكن تمثيل هذا التوزيع للحسابات بالشكل (2) الآتي



الشكل (2)

تصنيف الحسابات من حيث الشخصية

ثانياً: من حيث عناصر القوائم المالية:

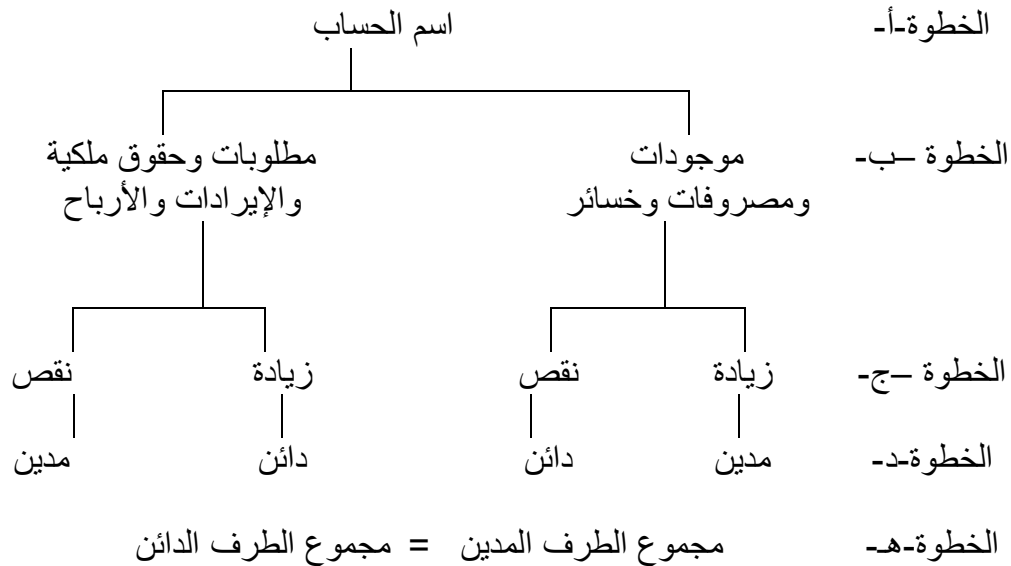
- **قائمة المركز المالي:** وتنقسم إلى ثلاث حسابات رئيسية هي: (وتعد حسابات دائمية ، ذات أرصدة مفتوحة) 1- الموجودات. 2- المطلوبات. 3- رأس المال .

- **قائمة الدخل (المتاجرة والأرباح والخسائر):** وتنقسم إلى: (حسابات مؤقتة، ذات أرصدة مقللة) 1- الإيرادات. 2- المصروفات.

قواعد وخطوات التسجيل في الحساب

يكون لكل حدث اقتصادي متعلق بالمنشأة تأثير على حسابين على الأقل حيث يتطلب الفرض الأساسي في النظام المحاسبي أن يكون لكل حدث اقتصادي طرف مدين وطرف آخر دائن مساوٍ له في القيمة إذ أن قواعد المديونية والدائنية تتفق دائماً مع النموذج المحاسبي الأساسي (معادلة الميزانية) والمتمثل: **الموجودات = المطلوبات + حقوق الملكية (رأس المال)** وفيما يخص كل حساب فإنه يظهر فيه مجموعة من العناصر يمكن تمثيلها بالمعادلة الآتية: **رصيد أول المدة للحساب + الإضافات خلال المدة (إن وجد) = النقص خلال المدة (إن وجد) + رصيد آخر المدة** ولغرض إثبات العمليات المالية وتوضيح أثرها على كل حساب من الحسابات التي تتأثر بها يجب اتباع الخطوات الآتية:

- 1- يثبت رصيد أول المدة (1/1) إن وجد ويقصد بالرصيد الخاص بالحساب ، المبلغ المتبقي في الحساب ويمثل الفرق بين الزيادة والنقصان في الحساب.
 - 2- تسجيل الإضافات والنقصان في الحساب من خلال تحليل العمليات المالية ، وتتم عملية تحليل العمليات المالية لإثبات الإضافات أو النقص وفق عدة خطوات هي:
 - أ- يجب أن يحدد المحاسب الحسابات المعنية التي تتأثر بالعملية.
 - ب- يجب أن يقرر طبيعة الحسابات التي تتأثر بالعملية هل تمثل حساب موجود أو مصروف أم أحد حسابات المطلوبات أو حقوق الملكية أو الإيرادات.
 - ج- يجب تحديد أثر كل عملية على الحسابات المعنية ، هل تؤدي العملية إلى زيادة أو نقص في الحسابات المختصة.
 - د- يتم تطبيق قواعد المديونية والدائنية لتحديد الحساب أو الحسابات التي تجعل مدينة ، والحساب أو الحسابات التي تجعل دائنة.
 - هـ- يجب التأكد من أن الطرف المدين لكل عملية يساوي الطرف الدائن.
 - 3- استخراج رصيد آخر المدة للحساب.
- ولتوضيح الخطوات الخاص بتحليل الإضافة والنقص في الحساب فيما يلي الشكل (3) الذي يوضح هذه الخطوات:



الشكل (3)

خطوات تحليل العمليات المالية ضمن أسلوب الحساب

هناك مجموعة ملاحظات يجب أخذها بنظر الاعتبار عند تحليل أثر العمليات أو عند اعتماد أسلوب الحساب يتم من خلالها توضيح شكل الحسابات الخاصة بعناصر الميزانية

العمومية فضلاً عن قواعد المديونية والدائنية فيها والزيادة والنقصان الحاصلة من جراء الأحداث المالية وهذه الملاحظات هي:

ملاحظة 1: تعتبر كل عناصر الموجودات مديونة ويثبت رصيد أي حساب منها في الجانب المدين وعليه تزداد كلما أصبحت مديونة وتنقص كلما أصبحت دائنة ، ويأخذ الشكل العام للحساب ما يلي:

مدین (منه)	كافة حسابات الموجودات	دائن (له)
رصيد أول المدة	xx	
+ الإضافة	xx	- النقصان
	xx	الفرق
	xxx	xxx
رصيد آخر المدة	xx	

ملاحظة 2: إن كافة عناصر المطلوبات تكون أرصدها دائنة وعليه يثبت رصيد هذه الحسابات في الجانب الدائن من الحساب ومن ثم سوف تزيد كلما أصبحت دائنة وتنقص كلما أصبحت مديونة ، ويأخذ الشكل العام لهذه الحسابات ما يلي:

مدین (منه)	كافة حسابات المطلوبات	دائن (له)
- النقصان	xx	رصيد أول المدة
الفرق	xx	+ الإضافة
	xxx	xxx
رصيد آخر المدة	xx	

ملاحظة 3: يعد رصيد رأس المال من الأرصدة الدائنة وعليه يثبت رصيد هذا الحساب في الجانب الدائن من الحساب ومن ثم سوف يزيد كلما أصبح دائن وينقص كلما أصبح مدين ، ويأخذ الشكل العام لهذا الحساب ما يلي:

مدین (منه)	ح/ رأس المال (حقوق الملكية)	دائن (له)
- النقصان	xx	رصيد أول المدة
الفرق	xx	+ الإضافة
	xxx	xxx
رصيد آخر المدة	xx	

ملاحظة 4: تعتبر كافة المصروفات والخسائر مديونة ويثبت رصيد أي حساب منها في الجانب المدين وعليه تزداد كلما أصبحت مديونة ، ويأخذ الشكل العام للحساب ما يلي:

مدین (منه)	كافة حسابات المصروفات أو الخسائر	دائن (له)
رصيد أول المدة	xx	
+ الإضافة	xx	- النقصان
	xx	الفرق
	xxx	xxx
رصيد آخر المدة	xx	

ملاحظة 5: إن كافة حسابات الإيرادات والأرباح تكون أرصدها دائنة وعليه يثبت رصيد هذه الحسابات في الجانب الدائن من الحساب ومن ثم سوف تزيد كلما أصبحت دائنة ، ويأخذ الشكل العام لهذه الحسابات ما يلي:

مدین (منه)	كافة حسابات الإيرادات والأرباح	دائن (له)
- النقصان	xx	رصيد أول المدة
الفرق	xx	+ الإضافة
	xxx	رصيد آخر المدة

والشكل (4) التالي يوضح كافة الملاحظات السابقة فضلاً عن علاقة تلك الحسابات بالقوائم المالية:

الموجودات	المطلوبات وحقوق الملكية	←	قائمة المركز المالي (حسابات حقيقية)
المصروفات	الإيرادات	←	قائمة الدخل حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر (حسابات أسمية)

↓

مدین

دائن

زيادة +

نقص -

↓

مدین

دائن

زيادة +

نقص -

الشكل (4)
علاقة الحسابات بالقوائم المالية

مثال 8: كانت قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) لمحلات صلاح التجارية في 2008/1/1 كما يلي:

الموجودات	قائمة المركز المالي لمحلات صلاح التجارية في 2008/1/1	المطلوبات ورأس المال
البضاعة	240000	الدائنون
الصندوق	60000	رأس المال
المدينون	18000	
أجمالي الموجودات	318000	أجمالي المطلوبات ورأس المال

والتالي العمليات المالية التي جرت خلال عام 2008:

- 1- أشتريت المحلات آلات حاسبة بمبلغ 30000 دينار دفع قيمتها نقداً.
- 2- باعت المحلات بضاعة إلى محلات خالد بمبلغ 120000 دينار تم استلام 70000 دينار منها نقداً والباقي على الحساب.
- 3- أشتريت المحلات بضاعة بمبلغ 90000 دينار على الحساب من منشأة الحسن التجارية.
- 4- تم سداد ما بذمة المحلات إلى منشأة الحسن نقداً.
- 5- سحب صاحب المحلات مبلغ 7000 دينار نقداً لاستخدامه الخاص.
- 6- سدد خالد نصف ما بذمته للمحلات نقداً.

المطلوب: بيان أثر العمليات على المركز المالي باستخدام أسلوب الحساب ومن ثم تصوير قائمة المركز المالي في 2008/12/31.
الحل:

بما أن: الموجودات = المطلوبات + حقوق الملكية (رأس المال)

إذن: 318000 = 20000 + س

س = 318000 - 20000 = 298000 دينار قيمة رأس المال في 2008/1/1

ح/ الصندوق				ح/ البضاعة			
1 آلات حاسبة	30000	في 1/1	60000	2 مذكورين	120000	في 1/1	240000
4 الدائنون	90000	2 بضاعة	70000			3 الدائنون	90000
5 رأس المال	7000	6 مدينون	25000				
الفرق	28000			الفرق	210000		
	155000		155000		330000		330000
		رصيد 12/31	28000			رصيد 12/31	210000

ح/ الدائنون				ح/ المدينون			
في 1/1	20000	4 صندوق	90000	6 صندوق	25000	في 1/1	18000
3 بضاعة	90000					2 بضاعة	50000
		الفرق	20000	الفرق	43000		
	110000		110000		68000		68000
رصيد 12/31	20000			رصيد 12/31	43000		

ح/ الآلات حاسبة				ح/ رأس المال			
		1 صندوق	30000	في 1/1	298000	5 صندوق	7000
الفرق	30000					الفرق	291000
	30000		30000		298000		298000
		رصيد 12/31	30000	رصيد 12/31	291000		

أما قائمة المركز المالي في 2008/12/31 لمحلات صلاح التجارية ستكون كما يلي:

قائمة المركز المالي لمحلات صلاح التجارية في 2008/12/31				الموجودات
المطلوبات ورأس المال				
الدائنون	20000	210000		البضاعة
رأس المال	291000	28000		الصندوق
		43000		المدينون
		30000		أثاث
أجمالي المطلوبات ورأس المال	311000	311000		أجمالي الموجودات

أسئلة الفصل الثاني

س1/ عرف ما يلي:
تسجيل العمليات المالية ، القيد المفرد ، القيد المزدوج ، ، الحساب ، الحسابات الاسمية ، الحسابات الحقيقية.

س2/ ما هي الخطوات المعتمدة في إثبات أثر العمليات المالية باستخدام أسلوب الحساب وضحاها معزز إجابتك بشكل يبين تسلسل هذه الخطوات.

س3/ البيانات التالية خاصة بمحلات الموصل التجارية لشهر كانون الثاني للعام 2008:

- 1- في 1/1 بدأت المحلات أعمالها التجارية بمبلغ 40000 دينار كرأس مال أودع منه في الصندوق 30000 دينار والباقي في المصرف.
- 2- في 1/15 تم شراء أثاث من شركة الهدى التجارية بمبلغ 20000 دينار سدد ربع المبلغ نقداً والباقي على الحساب.
- 3- في 1/16 دفعت المحلات مبلغ 200 دينار نقداً عن شراء آلة حاسبة.
- 4- في 2/18 باعت المحلات أثاث إلى التاجر أحمد بمبلغ 5000 دينار على الحساب.
- 5- في 1/20 سددت المحلات إلى شركة الهدى التجارية مبلغ 10000 دينار نقداً.
- 6- في 1/22 سدد التاجر أحمد للمحلات مبلغ 4000 دينار بـصك.
- 7- في 1/31 قامت المحلات بزيادة رأس المال بمبلغ 6000 دينار أودع الصندوق والمصرف بنسبة 2:3 على التوالي.

المطلوب: 1- تسجيل القيود اللازمة للعمليات أعلاه (مع شرح القيد لكل عملية)
2- إثبات أثر العمليات المالية باستخدام أسلوب معادلة.
3- إثبات أثر العمليات المالية باستخدام أسلوب الحساب.
4- إعداد الميزانية العمومية الجزئية في 2008/1/31.

س4/ تعتمد شركة النجاح التجارية طريقة القيد المفرد في تسجيل عملياتها المحاسبية وقد أمكن الحصول على بيانات الموجودات والمطلوبات في أول السنة وآخرها الخاصة بالشركة لعام 2007 والتي كانت كما يلي:

البيان	أثاث	بضاعة	مدينون	صندوق	دائنون
2007/ 1 / 1	600000	4000000	1500000	500000	1000000
2007/12/31	700000	5000000	2000000	800000	1500000

فإذا علمت أن صاحب الشركة قد قام بزيادة رأس المال خلال السنة بمبلغ 1000000 دينار ، أما المسحوبات الشخصية خلال العام فبلغت 400000 دينار.

المطلوب: إيجاد صافي الربح للشركة وفق طريقة القيد المفرد.

س5/ فيما يلي بعض أرصدة الحسابات لشركة أحمد التجارية للعام 2007 ، والمطلوب إيجاد المبالغ المجهولة في كل مما يلي:

البيان	أثاث	صندوق	دائنون	بضاعة	مدينون
2007/ 1 / 1	10000	45000	؟	100000	؟
2007/12/31	؟	؟	70000	؟	55000

فإذا علمت:

- 1- تعمل الشركة على الحفاظ على رصيد النقدية في كل سنة بنسبة 30% من رأس المال.
- 2- تمثل أرصدة المدينون 50% من رصيد البضاعة.
- 3- المسحوبات الشخصية لصاحب المشروع خلال العام هي 19000 دينار ، أما الإضافات فكانت 5000 دينار.
- 4- بلغ صافي الربح وفق نظرية القيد المفرد في نهاية عام 2007 (15%) من رأس المال.

س6/ بلغ رأس المال لمحلات عدنان التجارية 340000 دينار في 2008/1/1 ، فإذا علمت أن المحلات تنتهج الإجراءات التالية في عملها:

- 1- تحتفظ برصيد للنقدية والمدينون والبضاعة بنسبة 3: 1: 6 على التوالي.
 - 2- تمثل المطلوبات 25% من إجمالي رصيد البضاعة.
 - 3- تمثل الموجودات في 1/1 80% من موجودات 12/31.
- المطلوب: إيجاد مقدار صافي الربح أو الخسارة فضلاً عن القيم المجهولة فيما يلي:

البيان	صندوق	دائنون	بضاعة	مدينون
2008/ 1 / 1	؟	؟	؟	؟
2008/12/31	؟	؟	؟	؟

س7/ البيانات التالية خاصة بمحلات السعد التجارية لشهر للعام 2009:

- 1- في 4/1 بدأت الشركة أعمالها التجارية برأس مال قدره 60000 دينار أودع في الصندوق والمصرف بنسبة 3 : 2 على التوالي.
- 2- في 4/2 تم شراء بناية بمبلغ 15000 دينار نقداً.
- 3- في 4/5 تم شراء أثاث بمبلغ 40000 دينار من شركة الفرات للأثاث وتم دفع ربع المبلغ بصك والباقي على الحساب.
- 4- في 4/20 قام صاحب الشركة بشراء سيارة بمبلغ 20000 دينار نقداً من ماله الخاص وضعها ضمن ممتلكات الشركة.
- 5- في 4/26 تم سداد نصف الذي بذمة الشركة إلى شركة الفرات نقداً.
- 6- في 4/30 تم زيادة رأس المال بمقدار 50000 دينار نقداً.

المطلوب:

- 1: تسجيل القيود اللازمة للعمليات أعلاه (مع شرح القيد لكل عملية)
- 2- إثبات أثر العمليات المالية باستخدام أسلوب معادلة.
- 3- إثبات أثر العمليات المالية باستخدام أسلوب الحساب.
- 4- إعداد الميزانية العمومية الجزئية في 2009/4/30.

س8/أختر الإجابة أو الإجابات الصحيحة:

- 1- هذه الحسابات يكون رصيدها دائناً:
 - أ- الصندوق
 - ب- الإيرادات
 - ج- الرواتب
 - د- الأراضي
- 2- يعد من الحسابات الاسمية:
 - أ- الصندوق
 - ب- الإيرادات
 - ج- الرواتب
 - د- الأراضي
- 3- يظهر في قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية):
 - أ- الصندوق
 - ب- الإيرادات
 - ج- الإيجار
 - د- الفوائد الدائنة
- 4- جعل الحساب دائناً يشير إلى:
 - أ- زيادة في الموجودات
 - ب- زيادة في مطلوبات
 - ج- زيادة في المصروفات
 - د- زيادة في الأثاث
- 5- يعد رصيد الأثاث بأنه:
 - أ- موجود وبرصيد مدين
 - ب- موجود وبرصيد دائن
 - ج- مطلوب وبرصيد دائن
 - د- مطلوب وبرصيد مدين
- 6- إذا كان رصيد رأس المال في 2009/1/1 هو 225000 دينار وخلال السنة حقق المشروع ربح يعادل 10% من رأس المال في 2009/12/31 فكم يبلغ صافي الربح:
 - أ- 25000 دينار
 - ب- 75000 دينار
 - ج- 22500 دينار
 - د- 72500 دينار
- 7- صافي المركز المالي يمثل:
 - أ- الموجودات ناقص المطلوبات
 - ب- الموجودات زائداً المطلوبات
 - ج- الموجودات ناقص حق الملكية
 - د- الموجودات زائداً حقوق الملكية
- 8- إحدى الحسابات التالية لا تعد من الحسابات الاسمية:
 - أ- الصندوق
 - ب- الإيرادات
 - ج- الإيجار
 - د- الفوائد الدائنة
- 9- شراء أثاث نقداً سيؤثر على معادلة الميزانية من خلال:
 - أ- زيادة في موجود ونقص في آخر
 - ب- زيادة في مطلوبات ونقص في آخر
 - ج- زيادة في موجود وزيادة في مطلوب
 - د- نقص في مطلوبات ونقص في موجود
- 10- زيادة رأس المال بمبلغ 20000 دينار نقداً:
 - أ- زيادة في موجود ونقص في آخر
 - ب- زيادة في حق ملكية ونقص في آخر
 - ج- زيادة في موجود وزيادة حق ملكية
 - د- نقص في حق ملكية ونقص في موجود

تمارين عن القيود المحاسبية

س/العمليات الاتية تمت في منشأة السعد التجارية

1-2022/5/1 بدأت منشأة السعد عملها التجاري بمبلغ 25000 ووضعه مناصفة بين الصندوق والمصرف

2-2022/5/3 تم شراء بضاعة بمبلغ 3000 دينار بصك

3-2022/5/5 تم بيع الاثاث بالاجل بمبلغ 5000 دينار الى منشأة كريم سدد 2000 دينار بصك والباقي ع الحساب

4- 2022/5/8 سددت منشأة كريم ما بذمتها

المطلوب تسجيل القيود المحاسبية في منشأة سعد ؟

الحل 1/1//

1- 12500 من ح/ الصندوق

2- 12500 من ح/ المصرف

3- 25000 الى ح/ راس المال / بدا العمل بمنشأة سعد

5/3

2-3000 من ح/ البضاعة

3000 الى ح /المصرف شراء بضاعة بصك

5/5-3

3000 من ح / مدينون (منشأة كريم)

2000 من ح / المصرف

5000 الى ح / اثاث بيع الاثاث بالاجل وصك

5/8

3000 من ح / الصندوق

3000 الى ح / مدينون (منشأة كريم) سددت منشأة كريم مابذمتها

س2/ العمليات الاتية حدثت في منشأة الامل التجارية

1- 2020/2/1 بدأت منشأة الامل عملها التجارب بمبلغ 60000 تم وضعه

مناصفة بين الصندوق والمصرف

2- 2020/ 2/3 تم بيع بضاعة بلاجل بمبلغ 9000 دينار الى منشأة علي

3- 2020/ 3/5 تم شراء بضاعة من محلات الهدى بمبلغ 8000 دينار سدد

منها 3000 نقدا والباقي على الحساب

4- 2020/2/8 سددت منشأة علي مابذمتها بصك

5- المطلوب تسجيل قيود العمليات في منشأة الامل

الحل 2/1//

30000 من ح / الصندوق

30000 من ح / المصرف

60000 الح / راس المال بدأت منشأة الامل بالعمل

2- 2/3

9000 من ح / المدينون (منشأة علي)

9000 الى ح / البضاعة

4- 3/5

8000 من ح / البضاعة

3000 الى ح / الصندوق

5000 الى ح الدائنون (محلات الهدى)شراء البضاعة نقد واجل

6- 2/8

9000 من ح / المصرف

9000 الى ح / المدينون (منشأة علي) سدد مابذمتها بصك